الجلسة الستون

- **التاريخ** : الثلاثاء 12 شعبان 1419 (1998/12/01).
- **الرئاسة** : السيد ناجم أبا عقيل الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : أربع ساعات ابتداء من الساعة الثالثة وخمس دقائق بعد الزوال.
- **جدول الأعمال** : الأسئلة الشفهية.

* * *

* **السيد ناجم أبا عقيل رئيس الجلسة :**

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة السادة المستشارون المحترمون،

نخصص جلسة اليوم للأسئلة الشفوية، وجلسة اليوم حضرات السيدة والسادة حافلة بوسائل الحوار الدستوري بين ممثلي الأمة والحكومة حيث تتضمن سبعة أسئلة آنية يتمحور خمسة منها حول موضوع يستأثر باهتمامنا جميعاً ويتعلق الأمر بظاهرة الجفاف الذي تعرفه بلادنا حالياً كما يتضمن جدول أعمالنا كذلك سؤالاً حول موضوع البطالة وأزمة التشغيل وهو سؤال تليه مناقشة وهناك أسئلة أخرى عادية سنتعرض لها في حينها، قبل ذلك أعطي الكلمة للسيد الأمين لتلاوة ماورد على الرئاسة من مراسلات فليتفضل.

* **المستشار السيد أحمد احصايني أمين المجلس :**

شكراً السيد الرئيس.

توصلت رئاسة المجلس بمقترحات القوانين التالية :

1 ـ مقترح قانو يتعلق بإحداث وكالة وطنية لاستئصال الأمية تقدم به المستشارون السادة أعضاء فريق التجديد والتقدم الديمقراطي.

2 ـ مقترح قانون يرمي إلى تعديل المادة 27 من القانون المالي للسنة المالية 1999/1998 تقدم به المستشارون السادة عبد الحق التازي أحمد القادري شكري البردعي ومحمد سعد العلمي من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

3 ـ مقترح قانون يتعلق بتعديل المادة 27 من القانون المالي للسنة المالية 1999/1998 تقدمت به فرق المعارضة : الفريق الديمقراطي والعمل، فريق الاتحاد الدستوري، فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية وفريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية.

4 ـ مقترح قانون بتعديل القانون رقم 12/94 المتعلق بالمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني وبتنظيم سوق الحبوب والقطاني تقدم به المستشار محمد طلحة من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية.

الأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين من 24 نونبر إلى فاتح دجنبر 1998 :

ـ عدد الأسئلة الشفوية 42.

ـ عدد الأسئلة الكتابية 22.

ـ عدد الأسئلة الشفوية التي تم تحويلها إلى أسئلة كتابية سؤال واحد، وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

.. والآن نستهل حصة الأسئلة الشفوية بالأسئلة الآنية، أول سؤال يرتبط بقطاع العدل...

تفضل في إطار نقطة نظام.

* **المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارين،

بتاريخ 24/11/98 وتحت رقم 34/98 تم بعث سؤال آني من الفريق الإشتراكي بطلب من الأخت المستشارة السيدة فاطمة السويسي موجه إلى السيد وزير التربية الوطنية حول حطب التدفئة المخصص للمؤسسات التعليمية بالمناطق الجبلية ومن ضمنها إيفران حيث أن المبالغ المخصصة في السابق قد انتقلت من 11 مليون سنتيم إلى

مليون سنتيم وقد تم قبوله من طرف اللجنة المختصة بتاريخ 11/26/ 98 بعد إعادة صياغته من جديد بطلب من اللجنة، هذا ما تم بالفعل مع أننا فوجئنا مع الأسف الشديد بأن هذا السؤال لم يدرج ولهذا باغي نعرف أشنوهي الأسباب التي حالت دون إدراج هذا السؤال وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

كما جرت كما هو في القانون الداخلي للمجلس جميع الأسئلة التي تتفق عليها اللجنة المصغرة حينا تطرح على الحكومة فإذن كل الأجوبة الآنية المقبولة من طرف الحكومة هي التي برمجت وسؤالكم بطبيعة الحال سيطرح على صعيد المكتب وشكراً. السيد الوزير.

* السيد محمد بوزبع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

أنا بدوري أقاسم السيد المستشار نفس الأسف لأن الحكومة لم تتوصل بهذا السؤال وقائمة الأسئلة الآنية التي توصلنا بها برمجت الأسئلة الواردة فيها كما جاء في لائحة جلسة اليوم أما هذا السؤال فلم نتوصل به ولو توصلنا به لبادرنا إلى برمجته والجواب عنه في هذا اليوم خاصة وأنه سؤال فعلاً يكتسي صبغة الآنية نظراً لموسم البرد وللحاجة للتدفئة في هاته المناطق الجبلية ولهذا إذا المكتب بعث بهذا السؤال في هذا الأسبوع الحكومة فنحن على استعداد للجواب عنه في جلسة الأسبوع المقبل، ولكن سوف أبلغ السيد الوزير المعني محتوى هذا السؤال والمطلب المطروح قبل أن يجيب عنه في الأسبوع المقبل حتى يمكن أن نتغلب على هاته الإشكالية الآن اللي مطروحة، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

ومكتب المجلس كذلك سيبحث في الموضوع ويبلغكم بالأسباب التي حالت دون برمجة سؤالكم. تفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :

أتوفر على وثيقتين الوثيقة الأولى بطبيعة الحال خارجة من رئاسة المجلس أن السؤال مدرج فيها الوثيقة الثانية سحب منها فهذا هو السؤال لماذا أدرج ولماذا سحب من جديد ومايكفيش غير سندرس الأمر لأن عدة أسئلة تطرح في نفس الشكل كتقولوا المكتب غادي اشوف أش غادي يعمل ولكن الواقع ما كنتلقاوش الجواب ولهذا كنطلب أن في الإجتماع المقبل خاص هذا السؤال يتجاوب عليه هنا أمام الملأ وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

نقطة نظام السيد المستشار.

* المستشار السيد سعيد التدلاوي :

شكراً السيد الرئيس.

في الحقيقة في نفس السياق السيد الرئيس هو أنه حنا كفريق كنتساءلوا أنا شخصيا بعد كنستدعي لهذك اللجنة وما كنمشيلهاش عن قصد لماذا السيد الرئيس؟ لأن النظام الداخلي ما كينصش عليها النظام الداخلي صريح تيگولك لكل مستشار له الحق أن يتقدم بسؤال آني وعلى الرئيس أن يحيله على الحكومة أنا هذا اللجنة منين خرجت الله وعلم أنا شخصيا مكنمشلهاش ومفهمتش أنا هذا اللجنة أش كتدير اللي دايرلنا براج حنا تقدمنا فيما يخص زيت الزيتون حالياً المطاحن عامرة بالزيت القديمة ما صابو فين إبيعوها والآن تحال عليهم الزيتون الجديد وخصوا يتطحن وسؤال آني في حد ذاتو ولكن كذلك أحيل على هذا اللجنة سبحان الله وحتى هو ما عرفتش المصير ديالوا أشنو هو.

كذلك السيد الرئيس،

كنتساءل على الترتيب فيما يخص التعديلات ديال القانون المالي السيد الرئيس الفرق ديالنا تقدمت هي الأولى والحجة عندنا هذاك التعديل وكنا نتمناو أن ذاك التعديل إيكون في وقتو وأن اللجنة تبرمجوا لأنه 30 نوفمبر راها فاتت وأن الحالة هناك نوي حسن النية اللذين يريدون أداء الضرائب لكن الوضعية الاقتصادية الحالية وظاهرة الجفاف ما كتسمحلوهومش واطلبنا هذاك التعديل إكون في وقتوا باش الناس نوي حسن النية يتقدموا واتكون عندهم فرصة وهذا الشي ما غَيْمسّشْ التوازنات المالية لأن هذي موارد احنا مكنگولوش باش عودتني إدرقولنا بالقانون التنظيمي حقا راه التوازنات أو ما عندناش الحق حنا مكنمسوشاي في المصاريف

هاذي بالعكس موارد لفائدة الدولة احنا ما مفهمناش علاش اللجنة ما برمجتوش رغم أن اللجنة غدا مبرمجة هناك عودتني تناقضات على مستوى القباضة كاين اللي ما عرفش افسر هذك الدورية ألوف الناس واقفة والقابض كيعجز افسر الدورية.

ولهذا كنا بغينا أناقشوا هذا الشي تقنيا داخل اللجنة وتكون بعض الأسئلة ديال المقترحات على السيد وزير المالية والاقتصاد لأن احنا كنعيشوا في الواقع وكنعيشوا في الأرضية وكنعيشوا مع المواطن اللي كيقاسي من هذا المشاكل يومياً مع كامل الأسف السيد الرئيس كنتأسفوا أولاً على الترتيب حنا راحنا تقدمنا حنا اللولين كذلك في نفس السياق اللي تقدم به الأستاذ عبد الله الشرقاوي هذا اللجنة الله ايخليكم بتوا فيها بصفة نهائية أو الجلسة ابت فيها ورجعوا للقانون الداخلي ما مفهمناش هذا اللجنة أش كتدير احنا مكايناش لجنة حسب القانون الداخلي، شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير

* **السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان :**

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

فعلاً الملاحظة اللي تقدم بها السيد المستشار أعتقد بأنها في محلها لأن الحكومة دائماً تلح على أن الأسئلة الشفوية يجب أن يوضع جدول أعمالها طبقاً للمسطرة الجارية بالنسبة لجميع مشاريع القانون أو المقترحات القانونية فطبقاً للقانون الداخلي الذي يضع جدول أو الترتيب ديال جدول الأعمال هو ندوة الرؤساء ولهذا طالبت الحكومة دائماً بأن تجتمع ندوة الرؤساء قبل أن يقع ترتيبب الجدول المتعلق بالأسئلة ولو كانت تجتمع ندوة الرؤساء لتفادينا كل هاته الملاحظات ولاستطعنا أن نتفق سواء على الأسئلة الآنية أو على ترتيب كيفية الأسئلة وإبراز كذلك الأسئلة الهامة التي تشغل بال الرأي العام ولهذا أنا بهاته المناسبة ألح كذلك من جديد على أنه لابد أن نرجع إلى احترام القانون الداخلي وأن تشرع لجنة ندوة الرؤساء في الإجتماع لهاته اللجنة التي يقول أحد السادة المستشارين أنه لايحضرها، من جهة أخرى أريد فقط أن أبلغ للسادة المستشارين بأن المقترح الذي تحدثوا عنه بأن الحكومة برمجته اليوم في لجنة التنسيق الحكومية سوف تتدارس نص هذا المقترح وقد توصلنا به سواء الصادر عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أو عن الفريق الديمقراطي والعمل، والاتحاد الدستوري والحركة الديمقراطية الاجتماعية والحركة الشعبية، إذن سوف ندرس المقترح المقدم من جميع الفرق سواء من الأغلبية أو من المعارضة وسف تتخذ الحكومة الموقف اللازم الذي ستبلغه إلى المجلس عندنا لكي يبرمج هذا المقترح داخل اللجنة المختصة. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

نقطة نظام السيد المستشار السيد أحمد القادري.

* **المستشار السيد أحمد القادري :**

شكراً السيد الرئيس.

نقطة نظام باسم الفريق الإستقلالي السيد الرئيس اللي تناكدوا فيها أن الأمور التي تتعلق بالمصلحة العامة لانختلف فيها ونقول أننا كنا ننتظر من الرئاسة أن تعلن عن برمجة الإقتراح الذي تقدم به الفريق الإستقلالي وفرق المعارضة الذي يرمي إلى تمديد فترة الأداء والتي تخول الإعفاء يعني في أجل ممدد إلى فاتح أبريل نظراً لمشكل الجفاف ونظراً للأزمة الإقتصادية ونظراً للمشاكل التي تعيشها المقاولات السيد الرئيس النظام الداخلي تينص على أنه المكتب وفي عملنا أنه أحال هذا القانون هذا المقترح على اللجنة المختصة واللجنة المختصة التي يترأسها السيد رئيس لجنة المالية الذي يوجب عليه القانون أن يبرمج هذا المقترح بمجرد التوصل به واحنا اجتمعنا بالحكومة وهي مستعدة باش تبدي الرأي انتاعها عندما يبرمج ولهذا السيد الرئيس تنلتمسوا باش هذا المقترح اللي اعلنتوا عليه اللي مقدم من الأغلبية والمعارضة والذي لايهمنا التسابق في الترتيب بقدر ما يهمنا أنه من شأنه خدمة المصلحة العامة للبلاد تنلتمسوا السيد الرئيس باش تعلنوا على تاريخ تعيين هذا المقترح اللي فقط كي يمدد أجل نتاع الإعفاء عن الغرامات انتاع المتأخرات نتاع المستحقات الضرائيبية وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

ولكن قبل الاستمرار في جدول الأعمال لابد لـ ... تفضل.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

نقطة نظام ديال التدخل ديالي حول بعض المصطلحات اللي اسمعناها اليوم وتروجها حتى الصحف حول مايدعي بالجفاف المغرب الحمد لله الفصول ديالو ديال الشتا معروفة ومازال ما كاينش البوادر ديالها وهذا الغلات كلها ما عندنا بها غرض أما الآن والحالة هذه أن فصل الشتا مازال بداش واللي بغا إطبل إطبل واللي ابغا أهيث أهيث، هذا اللي كيهدر امعاك راه فلاح أكثر من كل واحد فيكم، الفصول ديال الشتا ما زال مكيناش واللي افايل على هذا البلاد بالجفاف راه غيصيبوا هو في عقلوا.

* رئيس الجلسة :

السيد المستشار،

قبل الإستمرار في جدول الأعمال لابد أن أذكر فيما يتعلق بالأسئلة الآنية المادة 301 و302 اللي كيتنص على مايلي : «يمكن للمستشارين أن يتقدموا بأسئلة آنية إلى السادة الوزراء تتعلق بقضايا ظرفية طارئة تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني وتستلزم إلقاء الأضواء عليها باستعجال من قبل الحكومة عن طريق مجلس المستشارين.

المادة 302 : «يبلغ رئيس مجلس المستشارين السؤال الآني إلى الحكومة بعد استشارة رؤساء الفرق بمجرد ما يتوصل به ويتفق عند الاقتضاء مع الوزراء المعنيين على برمجة السؤال الآني والجواب عنه في أول جلسة قادمة للأسئلة الشفهية يوم الثلاثاء»، من ماهو جاري به العمل أي رؤساء الفرق هما وأن رؤساء الفرق هما اللي كتكونهم اللجنة ويترأسها من ينوب عن الرئيس وشكراً هذا للتوضيح فقط.

في إطار الأسئلة الآنية ننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية العفو السؤال الآني يرتبط بقطاع العدل ويتعلق الأمر بالإجراءات العملية الفورية لتنفيذ الأحكام القضائية للمستشار المحترم السيد أحمد القادري من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، فليتفضل.

* المستشار السيد أحمد القادري :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة،

إخواني المستشارين،

الفريق الاستقلالي من خلال طرح هذا السؤال يؤكد من جديد على الإدارة الصادقة في إعطاء القضاء المكانة اللائقة به كسلطة دستورية مستقلة وبدون قضاء مستقل ونزيه لايمكن الوصول إلى تحقيق دولة الحق والقانون وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

في مجلس الحكومة الذي انعقد في الشهر الفارط تعرضتم إلى وضعية الأحكام النهائية التي لم تنفذ والتي تبلغ أكثر من 100 ألف حكم نهائي صادر باسم جلالة الملك اجتاز المرحلة الابتدائية والاستئنافية وقد يكون قد اجتاز مرحلة طلب النقض ومع ذلك لم ينفذ فهذه الأشياء سيدي الرئيس السيد الوزير لايمكن في نظرنا هذه تراكمات الماضي فالممارسات السابقة انتاع الحكومات السابقة تنقولوا أن حكومة التناوب التي وضعت إصلاح القضاء كأسبقية وكهدف في البرامج الحكومية لابد أنها لن تقبل ببقاء هذا الوضع لأن هذا يفسر بالأرقام أننا بعيدين عن دولة الحق والقانون لأن الأحكام باش توصل المواطن تيخصوا يقطع واحد السنوات طويلة مابين مراحل التقاضي مابين التبليغ مابين المرحلة الابتدائية والإستنافية والتعرضات والخبرات والخبرات المضادة وبعد الوصول إلى الحكم تنلقوا أنه في مرحلة التنفيذ يصطدم بعدم تنفيذ حكم نهائي صادر باسم جلالة الملك وأن هذه الظاهرة تتجلى في مؤسسات عمومية اللي هي جزء من الدولة واللي عليها أساساً أن تحترم القضاء وأن تحترم الأحكام الصادرة باسم جلالة الملك

فالمؤسسات العمومية والمكاتب الوطنية وشركات التأمين لا تنفذ الأحكام وهذا السيد الوزير حقيقة لايمكن أن إلا أنه واحد الوضع لايشرف التحول الديمقراطي ولايشرف البلاد، وأنه البلاد لاتطبق فيها أحكام العدالة فهي بلاد بعيدة عن القانون ونحن لانريد أن نصنف في هذا الإطار نلتمس منكم أن توضحوا للرأي العام من خلال هذا المجلس الموقر ماهي الإجراءات الفورية والحقيقية لفرض احترام القانون واحترام تطبيق الأحكام لاسواء بالنسبة للمؤسسات العمومية ولا الجماعات المحلية ولا المكاتب الوطنية ولاشركات التأمين ننتظر جوابكم، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد عمر عزيمان وزير العدل :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

أشكر في البداية السيد المستشار اللي تاح الفرصة لتقديم موجز لأهم ما قمنا به في هذا الميدان في الحقيقة موضوع السؤال مهم ومهم جداً، بإيجاز لأنه الآن أصبح الملف ملف ضخم بإيجاز يمكن لي نقول أنه وزارة العدل قامت بدراسة حول هذا الموضوع ديال تنفيذ الأحكام بهذف معرفة حجم المشكل والمشاكل والأسباب والملابسات ومن بعد ما تمت هذه الدراسة ومن بعد ما وصلنا لنتائج والخلاصات والاقتراحات كان بالفعل عرض في إطار مجلس الحكومة وفي هذا العرض زيادة على البيانات وعلى التوضيحات وعلى المعطيات وعلى الأرقام تم الإلحاح على خطورة هذا الوضع وعلى فيه من مساس أولاً على حقوق المواطنين والمتقاضين ثانياً سلطة ومصداقية ثانياً سلطة ومصداقية العدالة ثالثاً بمسلسل ترسيخ دولة القانون وبصفة أشمل وأعم بسلطة الدولة فكان حقيقة اجتماع مهم اتخاذت فيه واحد العدد ديال التدابير غادي يمكن لي نلخص أهم التدابير اللي تخاذت في هذا الإجتماع :

1 - وقع الإتفاق على أنه يتم تفعيل منشور السيد الوزير الأول المتعلق بوجوب تنفيذ الأحكام في مواجهة الإدارة والمؤسسات العمومية ولهذا تم الإتفاق على إنشاء لجنة غادي يترأسها السيد الوزير الأول وهذا اللجنة غادي يكون المهمة ديالها هو التنسيق من أجل تفعيل هذه الدورية وغادي يحضروها جميع الوزارات والقطاعات اللي هي معنية إما مباشرة كقطاع أو كوزارة وإما كوزارة وصية عن مؤسسة عمومية اللي هي واضعة المشكل نفس الشيء ونفس الإجراء بالنسبة لشركات التأمين اللي حقيقة عدد الأحكام اللي ما متنفذاتش كبيرة بزاف تم الإتفاق كذلك على إنشاء لجنة غادي يترأسها السيد الوزير الأول وغادي تتكون من طرف وزارة العدل وزارة المالية كوزارة وصية عن القطاع وكذلك جميع المؤسسات العمومية المعنية بالأمر من أجل كذلك العمل على تنفيذ الأحكام اللي هي ما تنفذتش، بجانب الإجراءات كاين واحد العدد ديال الإجراءات اللي ربما كتهم وزارة العدل أكثر ما كتهم القطاعات الأخرى اتفقنا على أنه غادي يتم مستقبلا ولكن قريب تكليف قاضي في كل محكمة ابتدائية بالإشراف على تنفيذ وتتبع الإجراءات ومساعدة رئيس المحكمة في هذا الميدان.

كذلك تم الإتفاق على تدعيم وتقوية جهاز التنفيذ من الناحية المادية ومن الناحية البشرية تم كذلك الاتفاق على إحداث جهاز بالإدارة المركزية لتتبع ومراقبة قضايا التنفيذ حيث أنه غادي نكونوا انطلاقا من الوزارة عارفين بالضبط فين كاين المشاكل وغادي يمكن نصيبو العلاج المناسب، تم كذلك الإتفاق على توحيد الممارسات فيما يخص تسخير القوة العمومية في تنفيذ الأحكام كذلك نقطة مهمة ومهمة جداً، كما تم الإتفاق كذلك على العمل من أجل تطبيق اللامركزية فيما يخص المحكمة ديال الدار البيضاء أنفا فيما يخص شركات التأمين هذا غادي يتطلب بطبيعة الحال واحد الشويش ديال التنظيم واحد الشويش ديال الوقت .

ولكن من جملة الإجراءات اللي هي فورية، بجانب هذا الإجراءات الفورية اتفقنا في هذا المجلس بأنه تيخصنا نعملوا على المدى المتوسط والطويل بإحداث مؤسسة جديدة ديال قاضي التنفيذ في إطار مراجعة قانون المسطرة المدنية كذلك وفي نفس الإطار العمل على تسريع وتبسيط المساطر اللي هي متعلقة بالدعاوي المثارة أثناء التنفيذ لأنه هذا الدعاوي هذي كتعرقل العمل ديال التنفيذ تيخصها تنظيم وتيخصها ضوابط في نفس الإطار كذلك العمل على تحديد أجل اللي هو إيكون معقول ومقبول لإجراءات التنفيذ كذلك في إطار مراجعة المسطرة المدنية وكاين واحد العدد

ديال الإجراءات الأخرى اللي هي موضوع تفكير الآن في إطار إعادة النظر في قانون المسطرة المدنية، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

حقيقة كنبغي نسجل بارتياح أن الحكومة حكومة التناوب وأن السيد وزير العدل عبر على أنه فعلاً فتحت وحد الملف اللي هو ملف خطير يتعلق بعدم تنفيذ الأحكام وعالجت الحكومة هذا الموضوع بالجرأة التي يتطلبها جميع المواطنين وهي فرض احترام سلطة الدولة لأنه الأحكام إلا ما تطبقاتش هذا فيه مسّ بسلطة الدولة.

كنسجلوا هذا الإجراءات الفورية اللي تعلن عليها في المجلس الحكومي ولكن لايكفي أن نعلن فقط هذه الإجراءات التي يجب أن تبلغ للرأي العام حتى يعرفها جميع المواطنين ولكن تنتمناو من الحكومة باش تحدد واحد الأجل للتغلب على هذه الأحكام التي لم تنفذ وأن تبدأ تنفيذ هذه الأحكام اللي من شأنها تغير الوضعية الإجتماعية والإقتصادية نتاع واحد المجموعة من المواطنين ضحايا حوادث السير الأرامل اليتامى المعطوبين صندوق مال الضمان الذي لاينفذ هذه الأشياء تغير تغيير مادي وملموس من وضع واحد المجموعة من المواطنين لهذا قال السيد الوزير كذلك باش تبدا الحكومة بإرغام المؤسسات العمومية اللي هي تحت وزارات مختلفة بتنفيذ هذه الأحكام .

وبهذه المناسبة لابد نشير إلى هناك شركات تأمين اللي في حالة التصفية الإدارية اللي تنتظر دعم من وزارة المالية لأداء حتى المبلغ المتصالح في إطارو نتاع نصف الأحكام الصادرة السيد الوزير تنلتمسوا منكم كيف اعلنتوا على هذا الإجراءات وكيف فتحتوا هذا الملف بجرأة وبشجاعة تنتلتمسوا منكم تعلنوا للرأي العام أن هذه الإجراءات لن تبقى حبراً على ورق ولكن ستصير واقعاً ملموساً. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

في إطار الأسئلة الآنية الآن ننتقل إلى قطاع الفلاحة والتنمية القروية وقد ورد في شأن الموضوع المتعلق بظاهرة الجفاف خمسة أسئلة سيتفضل السادة واضعوها بتقديمها تباعاً حيث سيتولى السيد وزير الفلاحة الجواب عنها دفعة واحدة السؤال الأول ورد من المستشارين المحترمين السادة محمد جوهري ـ محمد طلحة ـ محمد المنصوري ـ والمهدي أثمون من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية فليتفضل من ينوب عن السادة المستشارين في طرح هذا السؤال.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس.

قبل أن أتطرق لهذا لهذا السؤال الآني أريد أن أفتح قوساً قوس للأخ المستشار الذي تدخل بلغة الأرقام وقال أن المغرب ليس في حالة جفاف نعم أن المغرب ليس في حالة جفاف ولكن أخي المستشار.

لابد من هذا التدخل السيد الرئيس لأنه في إطار السؤال الله ايخليكم، وسنحترم الوقت السيد الرئيس ونعرفوا احنا الأسبوع اللي داز المغاربة كلهم مشاو وهزوا كفوفهم باش اطلبوا الشتا والسيد المستشار كيگولنا باللي راه ما كاين جفاف. وشكراً.

سؤالي : تأخر سقوط الأمطار هذه السنة على غير المعتاد وبدأت القطاعات الزراعية الأكثر ارتباطاً بالتساقطات المطرية تنن من شدة وطأة الجفاف بشكل مقلق وهكذا فقطاع الماشية عرف انهيار الأثمان في السوق بسبب إغراق هذا الأخير بالبهائم لعجز أصحابها عن تمويلها وتوفير أغذيتها ووجد المضاربون في مواد العلف الفرصة سانحة لارتفاع الثمن بنسبة ثلاثة أضعاف أو أكثر بعض الحالات أما الفلاحون الذين يرتبطون بالزراعة البورية فحالتهم أكثر قلقاً لأن استعداداتهم بإيجاد الآلات والبذور واحياناً القيام بالحرث الأولي جعلهم أيضاً في مأزق من أمرهم ونشك في أن الدولة يهمها أمر هذه الشريحة من المواطنين وعليها أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك فإننا نتساءل عن التدابير التي هيأتها الحكومة لمواجهة هذا الظرف الحرج والتصدي لحماية هذه الفئة من المواطنين وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

السؤال الموالي من المستشارين المحترمين السادة : سعيد التدلاوي - البريكي عبد القادر - حسن أبو العز - المهدي الطنجي - أحمد السينيتي وأحمد أبولعيد من الفريق الديمقراطي والعمل فليتفضل أحد السادة المستشارين ليطرح هذا السؤال.

* السيد المستشار :

شكراً السيد الرئيس.

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتقدم بالسؤال التالي إلى السيد وزير الفلاحة.

لايخفى عليكم ما لتأخر الأمطار من تأثير على الفلاحة البورية حيث أصبحت المناطق البورية تعيش تحت وطأة أزمة حادة ومقلقة تتطلب تدخل الدولة للتخفيف من هذه الأزمة التي لها انعكاسات على قطاع الماشية وتدني أثمانها بسبب إغراق الأسواق بالأغنام والأبقار لندرة الأعلاف وغلائها بشكل غير منطقي كما أن الفلاحين الذين يرتبطون بالزراعة البورية حالتهم أصبحت مزرية ولا تبعث على الإرتياح وليس هناك شك في أن الحكومة يهمها أمر هذه الشريحة من المواطنين وعليها اتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة للتخفيف من هذه الوطأة لهذا نطرح عليكم السؤال التالية : ماهي الإجراءات الاستعجالية التي اتخذتها الحكومة لمواجهة هذه الوضعية؟ والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

السؤال الثالث للمستشارين المحترمين السيدين أحمد البنا وادريس الراضي من فريق الإتحاد الدستوري فليتفضل أحد المستشارين لإلقاء هذا السؤال.

* المستشار السيد أحمد البنا :

شكراً السيد الوزير.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

سؤالي موجه إلى سيادتكم حول كارثة الجفاف وأنتم تعلمون أن بلادنا لم تعرف تهاطلات الأمر منذ 9 أشهر عامة وبالخصوص المناطق الجنوبية وأقصد بها انطلاقاً من واد أم الربيع إلى لكويرة مما أدى إلى انعكاسات على مردود المحصول الزراعي وإن صرحتم أن المحصول كان جيداً إلا أننا كمنتجين ولنا إلمام بالقطاع أقول العكس ونثبت قولنا بما آلت إليه حالة الماشية الآن ولم يمر على الموسم إلا ثلاثة أشهر حيث استوفى الكساب منتوجه منذ شهرين وهو يعاني من شراء مادة العلف بكل أنواعه الشعير النخالة السيكاليم الشمندر والتبن وبثمن جد مرتفع فماذا أعدت الوزارة للقيام بمجهودات اتجاه الفلاح والكساب والعالم القروي علما أن التصريح الحكومي أعطى لهذا القطاع أولى الأولويات؟ وشكراً السيد الوزير.

* السيد رئيس الجلسة :

السؤال الموالي من المستشارين المحترمين السادة سعيد خويا لحسن الصغير أحمد الإدريسي سعد أزروال محمد بن يحيى ومحمد مقاد من فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية فليتفضل أحد السادة المستشارين لإلقاء هذا السؤال.

* السيد المستشار :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله،

نظراً لتأخر سقوط الأمطار تضررت عدة قطاعات زراعية الأمر الذي خلف حالة من الترقب والخوف في صفوف الفلاحين وتجلى ذلك على عدة مستويات كتقلص محاصيل بعض الزراعات وتدني أثمنة الماشية بسبب تكاثر عرضها بالأسواق من جراء عجز الفلاحين من توفير التغذية اللازمة ونفاذ الكلأ من المراعي وارتفاع أسعار الأعلاف وضعف القدرة الشرائية لمربي الماشية، وأمام هذا المعطى أصبحت الفرصة مواتية بالنسبة للمضاربين لرفع أثمنة الأعلاف أمام ندرة الأعلاف المدعومة من طرف الوزارة أما الفلاحون الذين يرتبطون بالزراعة البورية فحالتهم أصبحت أكثر قلقا وخاصة بالمناطق الجنوبية وبمنطقة رأس الواد أو لوصيلي وإغرم بإقليم تارودانت لأن الوزارة لم تصدر بعد لي بلاغ أو توضيح بشأنه

جعل الفلاحين في الصورة التي تمكنهم من تقدير ما يمكن الإقدام عليه، أمام هذه المعطيات أتساءل عن الإجراءات التي هيأتها الحكومة الموقرة لمواجهة هذه الوضعية الصعبة وماهو تصور الحكومة لاجتناب رهن الفلاحة المغربية بالمناخ، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

آخر سؤال في هذا المحور للمستشارون المحترمون السيدان محمد بلحسن خيّر والطاهر الفيلالي من الفريق الاستقلالي فليتفضل أحد المستشارين لإلقاء هذا السؤال.

* السيد المستشار :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في انتظار أمطار الخير التي تأخرت في الموسم الفلاحي الحالي يعيش الفلاحون على العموم ومربي الماشية بصفة خاصة وضعية مزرية التي أصبحت تهدد الماشية لدرجة انقراض الغذاء إذا ما استمر الوضع على ماهو عليه، لأن غياب المساعدة اللازمة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان على مستوى توفير الأعلاف الكافية بثمن مناسب على جميع الكسابة على أساس أن يتم توزيع مقاييس الموضوع ثمن حقوق جميع الكسابة في الحصول على الأعلاف، رغم هذا جعلنا نسأل عن التدابير الاستعجالية التي تنوي الحكومة اتخاذها لدعم الفلاحين لمجابهة القسوة وظروف تمويل الأعلاف الضرورية للماشية المهددة بالإنقراض أو بالموت لاقدر الله بذلك؟ وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار.

الكلمة الآن للسيد وزير الفلاحة المحترم.

* السيد الحبيب المالكي وزير الفلاحة والتنمية القروية والصيد البحري :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

في البداية تنبغي نشكر جميع السادة المستشارين على طرحهم هذا السؤال في هذا الظرف الدقيق، وطرحهم بمختلف فرق هذا المجلس الموقر تيأكد بأن مشاكل العالم الفلاحي وبصفة عامة مشاكل العالم القروي هي مشاكل الجميع وبدون شك أن هذا الطرح غادي يسهل على الحكومة بلورة حلول اللي بدون شك غادي تكون في خدمة العالم القروي، كيف جاء في تدخلات ديال السادة المستشارين تأخر الأمطار أنا كنفضل نستعمل هذا العبارة ظاهرة طبيعية في بلادنا والمثال نرجعوا شوي اللور كنلاحظوا من 1980-1981 إلى يومنا هذا المغرب عرف حالات مشابهة للحالة اللي تنعيشوها الآن وبالضبط عرفنا سبعة حالات اللي دائما تجلت في تأخر ديال الأمطار وبدون شك أن هذا التأخر غادي إكون عندو مضاعفات، مضاعفات سلبية لا على مستوى الأراضي المحروثة والآن كاين واحد النقص ديال 40% بالمقارنة مع الموسم الفلاحي الحالي في نفس الشهر مع أكتوبر نوفمبر نلقى كذلك نقص كبير بالنسبة للأراضي المزروعة هذا النقص وصل 75% حتى 78%.

لكن الشيء الذي غادي نأكد أن هذا التأخر تيفسر علاش الفلاحة بصفة خاصة وسكان العالم القروي تيعيشوا واحد الوضع اللي كيتسم بعدم الاستقرار لامن الناحية النفسية ولا من الناحية الاقتصادية ولابطبيعة الحال من الناحية الإجتماعية لكن بدون ما نكونوا متشائمين بدون ما تكون متضائلين نكونوا واقعيين ونستخلصوا الدروس من عشرين سنة ألي فاتت ونحاولوا ما أمكن نشوفوا أشنوهما الحلول الناجعة.

السيد الرئيس،

الحكومة في هذا الاتجاه الحكومة كتشتغل وباش نبين للسادة المستشارين أن الحكومة عاطية اهتمام كبير لهذا المشكل كان أول اجتماع دار واحد الإطار لواحد العمل اللي هو جديد واللي تيتجلى

في تأسيس لجنة وزارية دائمة أقول لجنة وزارية دائمة كتهتم بقضايا العالم القروي واللقاء اللي غادي يكون في نهاية اليوم غادي يحاول يطرح مشكل تأخر الأمطار من منظورين لافقط من منظور تقليدي، المنظور المعتاد كيف يمكن لينا نواجهو عواقب تأخر الأمطار هذا طرح جزئي هذا طرح غير كامل ودايمن تيأدي بنا إلى إيجاد حلول ترقيعية نأخذوا إجراء من هنا وإجراء من لهيه ونحاولوا نوضعوهم في واحد البرنامج سن التدخل وأنا غادي نشرح الخطوط العريضة ديال البرنامج بدون ما نطرحوا المشكل الأساسي أي المشكل ديال تطور الفلاحة ديالنا بارتباط مع تطور العالم القروي بارتباط مع تطور الاقتصاد الوطني.

فعلينا السادة المستشارين المحترمين أن نغير منظور طرح هذا المشكل اللي كيتطرح كل سنتين أو كل ثلاث سنوات وأنا في النهاية باغي نقول للسادة المستشارين الحكومة ما عندهاش حلّ سحري أنا تنطلب من السادة المستشارين نجتهدوا جميعاً ونشوفوا ماهي الإختيارات الفلاحية الناجعة في بلد مثل المغرب اللي كيتسم بأوضاع ديال... يعني أوضاع مناخية جافة أو شبه جافة بكيفية مستمرة لكن في انتظار الجواب الأساسي على هذا السؤال باغي نخبر السادة المستشارين بأن الوزارة الآن وضعت مخططات ديال التدخل لمواجهة جميع الاحتمالات وهذا المخططات ديال التدخل كترتكز أولا أو قبل كل شيء على ضمان دخل قار للفلاح خاصة الفلاح الصغير والمتوسط، واحنا الآن بصدد صياغة مجموعة من الإجراءات العملية اللي ممكن يتم الإعلان عليها في الأيام القليلة المقبلة.

الإجراء الثاني اللي هو كذلك مهم جدا هو نحاولوا ما أمكن في هذا الظروف هذه نحففوا من ظاهرة الهجرة القروية لأن دائما منين تيكون تأخر ديال الأمطار لاقدر الله نتمنوا في الأيام القليلة المقبلة نتمنو يعني الجو العام يتبدل خلال تهاطل بعض الأمطار المنتظرة بدون أن الهجرة الداخلية أو الهجرة القروية بكيفية أدق تتساهم في تعميق المشاكل والآن احنا بصدد وضع برنامج اللي تيهم فتح مجموعة من الأوراش أوراش العمل اللي عندها طابع منتج واللي تتهم على سبيل المثال حفر آبار فتح مسالك قروية هذا جانب مهم جداً وكذلك القيام بتجهيزات عندها طابع اجتماعي الاهتمام بالأشجار المثمرة خاصة فوك الأحواض اللي تتكون مجاورة للأشجار المثمرة اللي تتساهم في خلق مناصب شغل متعددة هذا المحور الثاني.

المحور الثالث اللي هو أساسي واللي جاء في التدخلات ديال السادة المستشارين واللي تيخص الاهتمام بالماشية وهو جانب مهم جداً تتأكد للسادة المستشارين بأن الحكومة عاطية اهتمام بالغ لأن في ظروف بحال اللي كنعيشوها الآن المتضرر رقم 1 هي الماشية وفي هذا الإتجاه باغي نأكد السيد الرئيس على أن الحكومة غادي تسهر باش يتم توزيع الشعير بكميات كافية حتى بالنسبة المناطق النائية واللي هي في حاجة أكثر لهذا النوع من الأعلاف، في هذا الإتجاه كذلك الحكومة غادي تتحمل نفقات نقل الأعلاف المستوردة أقول تحمل نفقات نقل الأعلاف المستوردة باش كيف أكدت الآن إتم تزويد المناطق جميعها وخاصة المناطقة النائية.

الجانب الثالث دائماً فيما يخص الإهتمام بتربية الماشية وهو تكثيف التغطية الصحية للماشية بصفة عامة والنقطة الأخيرة السيد الرئيس فيما يخص هذا البرنامج اللي الآن كنعطي فقط التوجهات العامة، الحكومة منكبة الآن على تهييء برنامج خاص بالزراعات الربيعية نظراً للنقص اللي هو حاصل الآن في المساحات خاصة المساحات ديال الحبوب الخريفية مثل نوار الشمس مثل القطنيات مثل الذرة إلى غير ذلك سيبقى جانب مهم جداً هو أننا كنواب ديال الأمة متيخصناش دائماً نبقاو سجناء ديال طرح مشاكل ناتجة على تقلبات مناخية أصبحنا واعيين أنها تتجي كل عامين أو كل ثلاثة سنوات، ففي هذا الإتجاه الوزارة بتنسيق مع جميع الوزارات الأخرى المتدخلة في العالم القروي وأساساً في مجال ديال الفلاحة باش نوضعوا واحد المخطط اللي تيعالج هذا المشاكل في جذورها يعني في عمقها ماشي فقط في المضاعفات ديالها أو في النتائج ديالها وشكراً لكم السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً لكم السيد الوزير.

في إطار التعقيب هل هناك تعقيب.

* **السيد المستشار** :

شكراً السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوان المستشارين،

نشكركم السيد الوزير على جوابكم إلا أننا نعتقد أن التدابير التي على الحكومة اتخاذها بشكل مستعجل لمواجهة هذه الظاهرة التي تمس بالعمق العالم القروي والإنسان القروي بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، التدابير يجب أن ترتكز على ما يلي :

أولاً : يجب أن يكون هناك تنسيق مابين الغرف الفلاحية والمكاتب الجهوية والمديريات الإقليمية للفلاحة لمواجهة هذه الآفة، والوقوف على المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الفلاحون والسكان القرويون.

ثانياً : يجب على الحكومة أن تضبط وتراقب أثمان الأعلاف المستوردة بما فيها من شمندر ونخالة وفصة إلى غير ذلك من خلال إشراك الجمعيات والتعاونيات في هذه العملية رغم أن الكل يعرف أن المغرب دولة ليبيرالية والاستيراد حر.

ثالثاً : فيما يخص الأعلاف المدعمة نطالب بإشراك الغرف الفلاحية وممثلي الفلاحين في إنجاز دفتر التحملات لهذه الأعلاف من أجل مراقبة جودتها وحتى لا يبقى الفلاحون ومربوا الماشية ضحية بعض الاتفاقيات الغير المشرفة بين منجزي دفتر التحملات والمصانع، وشكراً السيد الوزير.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً.

في إطار التعقيب دائماً الكلمة للسيد المستشار المحترم.

* <u>المستشار السيد سعيد التدلاوي</u> :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير،

في الحقيقة الجواب ديالكم قلتوا ماهو أهم هو أنه يجب باش على السادة المستشارين أو الحكومة تفكر في واحد الحل في صلب الموضوع لأنه ظاهرة الجفاف منذ سنة 1981 وهي كتتعاود، احنا كفريق الديمقراطي والعمل طلبنا باش لجنة الفلاحة تجتمع لأن هذا الوقت اللي عندنا اهنا داخل هذا السؤال ما غايكفيناش باش ناقشوا الحالة الوضعية الراهنة اللي كنعيشوا حالياً واللي هي كتتجلى في هذا التأخير ديال الأمطار أو ظاهرة الجفاف لأنه موسى الحاج هو الحاج موسى راه نفس الشكل كتسمى بالدرجة الأولى البهايم وخاصة الغنم لأن الغنم الفلاحة والكسابة اللي هما كسابة واللي هما فلاحة واللي هما عندهم علاقة مع الحنطة ومع المهنة تيعرفوا بأن الغنم حالياً راها كتولد والغنم لما كتولد وهذا وقت الربيع وإلا ما كاينش الربيع رغم الشعير رغم راه الخروف ما كيصدق شاي وما كينجحش هذا الشي معروف عند الكسابة اللي هما كسابة مع كامل الأسف ما بقوش كثار.

لهذا السيد الوزير إلا ارجعتوا للوزارة ديالكم غادي تجبروا أنه تقدمنا بكتاب فيه 300 صفحة تقريباً ديال الحلول جذرية اعطيناها للوزير السابق سامحه الله وراها كاينا موجودة عندكم في الوزارة وكذلك السيد الوزير في عدة مناقشات معكم دائماً كنجيبوا لكم فعلاً المشاكل وكنعطيوكم بعض الحلول، والحلول موجودة السيد الوزير وحقيقة المغرب خصوا إغيّر السياسة ديالوا الفلاحية ولهذا علاش طلبنا حنا دائماً مناظرة فلاحية تشمل جميع الفعاليات السياسية والناس اللي المهنيين في هذا القطاع باش ننهضوا واحد النهضة جديدة مع سياسة جديدة اللي كتتأقلم مع الجو اللي أصبح المغرب كيعيشوا ونكونوا واضحين أنه كل ثلاث سنين عندنا عام مزيان وثلاث سنين أخرى ما عندناشاي المطر.

ولهذا السيد الوزير حنا اللي كناقشوا الآن بغض النظر على هذا النظرية العامة واللي كنتمنى بأن تكون داخلة اللجنة ونتمنوا من الرئيس ديال لجنة الفلاحة يستجيب للطلب ديالنا في أقرب وقت ويستدعي اللجنة. اللي بغينا انشوفوا الوضعية الراهنة اللي كاينة حالياً البهايم في الأسواق السيد الوزير رجعت البهايم في البكري 2000 درهم هذه راها صعيبة على الكساب وعلى الفلاح الغنم النعجة والدة راها بـ 400 درهم من 1200 درهم هذا الشيء الناس راهم كيعيشوه في الأسواق وكيعيشوه في البادية ولهذا النخالة وصلت لـ 60 ريال و50 ريال في الدار البيضاء في الميناء، الشعير ما بقاش خصنا نشوفوا واحد الوضعية يعني الوضعية الحالية انعالجوها بطريقة استعجالية باش ننقذو ما يمكن إنقاذه.

حنا حقيقة باقيين كنتمنوا من الله وما قنطانينش من رحمة الله والفلاح دائماً صبار ودائماً تيصبر ما قانطينش شاي تنتمناو أنه إن شاء الله يمطر الله البلاد وتكون على خير ولكن كاين بعض المسائل أخرى مع هذا الظاهرة اللي هي خطيرة السيد الوزير كتعرفوا الأقاليم الجنوبية وخصوصاً إقليم أوسرد والداخلة كان عندهم شوي ديال الربيع هذا العام وكاين واحد الإكتظاظ كبير ديال الناس اللي جابوا البهايم ديالهم لهذك المنطقة وكاين وكتعرفوا هذه المنطقة ديال أوسرد وديال تيشلا هي عندها حدود مع موريطانيا وكاين بعض البهايم اللي كيدخلوا من موريطانيا السيد الوزير أوراهم مراض وكنتمنوا أنه هذه الوضعية حتى هي تتعالج بكيفية مستعجلة.

على كل هناك الكثير إلا جيت نأخذ الكلمة راني نبقى ساعة هنا ومنكملش شاي المشاكل اللي كاينة على المستوى الوطني ولكن احنا تنتمناو في اللجنة وفي الإقتراحات اللي اعطيناكم ونجيوا مستعدين نعاود نعطيوكم أنه نوجدوا شي سياسة جديدة للبلاد شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم.

تفضل السيد المستشار في إطار التعقيب.

* **السيد المستشار :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة،

لايخفى على سيادتكم هذا المشكل ديال لكسيبة اللي هي متضررة جداً لأن وقت الشتا مشات اللي كاينوض فيها الربيع للبهايم لهذا إن شاء الله ولو تصب الشتا راه الربيع ما غادي يوجد حتى لمارس ولاّ إفوت مارس عاد إيكون الربيع باش إشبعو لبهايم.

لهذا راه خصنا الحكومة ديالنا توجد الأعلاف اللي هي تكفي الكسيبة ديالنا في المناطق ديال البادية لهذا تنطلبوا من الحكومة باش تراقب حتى الأعلاف اللي تتدخل بشحال كتتباع دابا النخالة تتوصل من 50 ريال حتى لـ 60 ريال حتى 3 دراهم مثلاً البيد اللي تيستورد من برا تيوصل حتى لـ 2 دراهم مثلاً الشعير تيوصل حتى 140 فرنك 150 فرنك، راه خصنا نراقبوا بشحال كيجي هذا الشعير دابا إلا كان الشعير موجود تيتباع 1,15 درهم وإلا كان الشعير قليل كتباع حتى لـ 2 دراهم لهذا اللي كنطالبوا هو يدخل الشعير والأعلاف كلها بكثرة ولكن كتكون مدعومة ذاك الدعم بالنسبة للفلاح راه الفلاح هو اللي متضرر هو اللي خصوا الإعانة لأن راه اللي تنهدروا عليه هو الكسيبة اللي مواليها متضررين تيمشي الإنسان للسوق وتيتسوق للبهايم وتيخلي أولادوا وما كيجيبلهوم والوا لهذا اللي كنطلبوا هو الحكومة باش تتعاون مع الكسابة وتدعم ليهم العلف ويكون بكثرة وشكراً والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

أستسمح المستشارين المحترمين، تفضل.

* **السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

التعقيب ديالي أولاً كنبغي نشكر السيد الوزير على الأجوبة اللي جا بها وبهذه المناسبة كنبغي أنه إحاول إوضح لنا أكثر كيف سيتعمل الحكومة على ضمان دخل قار لصغار الفلاحين وهذه مناسبة باش نبشروهم بخير لأنه هذا يعني بشرى للفلاح اللي كيتضمن لو الدخل القار وكنشكروا السيد الوزير على هذا التصريح، أما فيما يخص المشاكل اللي كتعرفها البلاد فيما يخص توزيع الشعير بكثافة فالشعير معالي الوزير تنبغي نگول لكوم على أنه الثمن باش كيتوزع فهو ثمن جدّ مرتفع والقوة الشرائية ديال الفلاح انهارت راه مابقاش بامكانوا يخلص الشعير بثمن 135-140 فرنك ومابقاش بامكانوا يخلص النخالة أغلى من ثمن القمح الطري 60 ريال أغلى من ثمن القمح الطري وبغينا من هذا الفلاح أنه احافظ وينتج اللحوم الحمراء راه لايعقل أننا نطلبوا من الفلاح ينتج واحنا كدولة كحكومة ما نضمنولوش الاستقرار هذا الفلاح اللي حنا تنطلبوا منو أنه ينتج لينا واحد المادة مهمة للتغذية كنبغوا انگولوا وهو كيعيش حالة أخرى أقبح من حالة الماشية وهي حالة الزيتون واش في راسكم معالي الوزير أن الزيتون الآن أرباب المعامل سدوا

وتيطلبوا من الفلاح إبيع ليهم الزيتون بـ 150 فرنك مع العلم أن الجني ديالوا كيساوي درهم للكيلو وتيتباع بـ 150 فرنك.

إذن هذا الفلاح أش كنطلبوا منو أشنو كنتسناو من الفلاح يعطينا أكثر من هذا الشي اللي أعطانا جل الفلاحة الآن متابعين من طرف القرض الفلاحي بدون مراعاة للظروف اللي كيعيشوها الآن كيف جاء في المداخلة ديال الأخ واللي كنزكيها فيما يخص لوطاحت الشتاء الآن ليكن في علمكم السيد الوزير على أنه الأرض الآن بردت وتيخصها المدة ديال ثلاثة أشهر عاد يمكن ليها تنتج الربيع وهذا في حالة إذا هطلت الأمطار بغزارة كيخصها هنا لشهر مارس عاد يمكن ليها تعتق هذا لبهايم وهذا الماشية اللي هي محتاجة الآن مع العلم أن الماشية الآن هذه هي الحالة ديال الولادة ديالها.

فكنطلبو من معالي الوزير أنه إلا كان صندوق القانون المالي يهتم بالكوارث الطبيعية وبالمصاريف الطارئة فالآن جاء دور الحكومة أنها تتحرك وتحاول تساعد الفلاح في أقرب الآجال وهذا الشي ماكيبغيش مشاورات بزاف لأنه الغنم كتموت الآن والغنم راه كانت بـ 120 ألف فرنك واليوم راها 35 ألف فرنك فالحكومة كان عليها وهذا ما كنواخذ أنا على الحكومة أنه كان عليها تبرمج وبشهادة السيد الوزير أن المنطقة المغربية يعني الطقس المغربي هو طقس شبه جاف وكنا كنشكروا الحكومات السابقة اللي كانت كتبرمج اعتمادات مالية تهم القطاع والإعانة في المواد العلفية والآن جينا وألقينا هذا الشي انعدم وكنشكروا السيد الوزير.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الآن الكلمة لأحد... تفضل السي الصغير.

* **المستشار السيد حسن الصغير :**

شكراً السيد الوزير على ردكم القيم والإيجابي ولادايع لتكرار ما جاء به السادة المستشارون إلا أننا نلاحظ ونطالب بمزيد من الدعم وخاصة بالنسبة للفلاح الذي يسهر ليل نهار على القطع لتزويده ببعض نقط الماء لأن ما يعيشه الفلاح في المناطق الجنوبية بإقليم تارودانت كجماعة الفيض، نرجو من السيد الوزير المزيد من دعم هذه الجماعات التي تنتمي إلى إقليم تارودانت وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

الآن هل هناك تعقيب تفضل.

* **السيد وزير الفلاحة :**

شكراً السيد الرئيس.

أنا باغي ناكد واحد الخلاصة اللي دائماً كنخرج بها مني تتاح لي الفرصة نتحاور مع السادة المستشارين نعم لليبيرالية لكن مع استثناء خاص بتدخل الدولة فيما يخص العالم القروي وعلينا أن نتفق على ذلك جميعا أن لانكون ليبيراليين في المجال الإقتصادي فيما يخص شؤون العالم القروي إلا كنا متفقين جميعاً على هذا الاختيار غادي يسهال منطق التحاور مع جميع السادة المستشارين المحترمين هذا هو الإطار حنا ورثنا وكنگولها بكل موضوعية وبكل نزاهة فكرية وبكل نزاهة سياسية ورثنا اختيارات اللي جعلت من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ديال العالم القروي جد هشة نظراً للنهج الليبيرالي المتبع كأن العالم القروي قطاع صناعي وأنا جد مرتاح ملي سمعتو من جميع السادة المستشارين وعلينا أن نعمل جميعاً في هذا الاتجاه.

إلا سمعتو من الناحية الظرفية أنا باغي بكل موضوعية كذلك نطمأن السادة المستشارين كونوا متيقنين أن الحكومة متبعة معاكم واحد الاهتمام كبير لما يجري داخل العالم القروي غادي نعطيكم مثال بسيط خلافاً لما تفضل به السيد المستشار في التدخل الأخير ديالو لأن تطبيق نظام وطني خاص بإنقاذ الماشية منذ شهر يونيو وهذ البرنامج والسادة المستشارين عدد كبير منهم يعني في إطار زيارات ميدانية بحضورهم عملنا على تطبيقو وكانت نتائج تطبيق هذا البرنامج الوطني الخاص بدعم الماشية كانت نتائج ما تنقولش أنها نتائج نهائية نتائج مشجعة وتبقى جزئية.

وتنبغي نأكد للسادة المستشارين مرة أخرى أن هذا البرنامج غدي نعززوه لأن إنقاذ الماشية كما جا في جميع التدخلات مسألة أساسية هي الشكارة ديال الفلاح الماشية هي الشكارة ديال الفلاح كونوا متيقنين أننا غادي نمشيو في هذا الاتجاه ديال الدعم وديال التعزيز بجميع الوسائل باش لاقدر الله إلا تأخرت عودتني الأمطار غادي انكونوا على الأقل انقذنا واحد الجزء من رأس المال اللي بالنسبة للكسابة بالنسبة للفلاحة في بلادنا خاصة الفئات المتوسطة

والفئات الصغرى هذا رأس المال مهم النقطة الثالثة اللي هي أساسية أنا متفق مع السادة المستشارين اللي تيقولوا بأن إنجاح برنامج كيفما كان كان استعجالي أو كان عادي تيخص إيتم بتنسيق مع الغرف الفلاحية والجمعيات المهنية وهذا هو سلوك الوزارة هاذ درناه وبرهنا عليه بالملموس في إطار وضع اتفاقيات شراكة مع مجموعة من الغرف الفلاحية في أقاليم مختلفة هنا سمحوا لي نخاطبكم كواحد كيتعلم الفلاحة حنا تنعرفوا كلنا أن هناك يومية اللي كتنظم الأشغال الفلاحية وقلت ليكم في البداية ديال التدخل بأن المساحة المزروعة انخفظت بواحد النسبة اللي هي مهمة وهي 78% أنا ما كنوجهش نصيحة ولكن أنا شخصيا كنبحث الأصدقاء ديالي والناس ديال العائلة باش يبداو ازرعوا وإلا اربحنا هذه العملية ديال الزريعة كونوا متيقنين بأن إلا ما اربحناش ماغديش تخسروا بزاف لذلك غادي نتعاونوا جميع باش نحثوا الفلاحة باش إحاولوا قدر الإمكان ازرعوا في الأيام المقبلة إن شاء الله خاصة أن الأراضي اللي تقلبت واللي تحرثت لاباش بها يعني قل 50% ولكن لابأس بها وإلا طاحت الشتا خصنا ننتظروا مدة معينة إن شاء الله غادي نتمنو إن شاء الله الشتا تطيح غادي ننتظروا مدة أخرى ومتيخصناش نزيدوا تأخير على تأخير بالنسبة لانطلاق الموسم الفلاحي، وشكراً لكم السيد الرئيس. وشكراً لكم السادة المستشارين.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير المحترم.

نتمنوا أن هذا التخوفات كلها تتمحى بأمطار الرحمة إن شاء الله والآن ننتقل فيما يلي ونعرض السؤال الذي تعقبه مناقشة ويتعلق السؤال بموضوع البطالة وأزمة التشغيل وهو مرتبط بقطاع التنمية الاجتماعية للمستشارين المحترمين السيد عمر الإدريسي وعبد القادر أزريع من الكنفدرالية الديمقراطية للشغل فليتفضل أحد المستشارين لطرح هذا السؤال وأنبه هنا أن هذا السؤال في مدة 10 دقائق تفضل السيد المستشار المحترم.

* **المستشار السيد عمر الإدريسي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي الإخواني المستشارين،

نظراً لتفاقم ظاهرة البطالة ارتأينا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن نضع السؤال التالي على السيد الوزير المحترم وزير التشغيل والتنمية الإجتماعية والتضامن والتكوين المهني انطلاقاً من التصريح الحكومي الذي حدد من ضمن أولوياته المسألة الإجتماعية ونظراً لخطورة الوضعية الناتجة عن تفاقم ظاهرة البطالة التي شملت مع كل الأسف كل فئات المجتمع من حاملي الدبلومات والشواهد العليا بل أكثر من هذا أن ظاهرة تسريح العمال وإغلاق المقاولات بدون ترخيص يزيد في تفاقم هذه الظاهرة حيث يعرف عالم الشغل اليوم تقلصا لم يسبق له مثيل السيد الوزير وبعد مرور ثمانية أشهر على تنصيب حكومة التناوب كان المأمول فتح حوار حقيقي مع كل المعنيين ضماناً لإشراك الجميع في إيجاد حلول قريبة آنية وأخرى استراتيجية لمواجهة هاته الظاهرة، إضافة إلى هذا سبق وأن أعطيتم وعوداً قطعية بتوظيف عدد معين كل شهر، السيد الوزير المحترم إن ما وقع بمدينة الرباط يوم الإثنين 26 أكتوبر 1998 نرفضه رفضاً قاطعاً وأنه يمس بأسس دولة الحق والقانون ونعتبر أن قرار تظاهر هؤلاء الشباب المعطلين ماهو إلا نتيجة حتمية لغياب الحوار وعدم تلبية الوعود لذا نسائلكم السيد الوزير ماهي المعيقات التي حالت دون تنفيذ وعودكم؟

ثانياً : ألم يكن من الحكمة والتبصر الاسراع بفتح حوار تفاوضي حقيقي مع كل الأطراف المعنية؟

ثالثاً : ماهي الحلول السريعة التي هيأتموها لمواجهة الوضعية المتفجرة اليوم والتي قد تعرف تفاقماً كبيراً في المستقبل؟

السيد الوزير المحترم أطرح عليكم هاته الأسئلة من أجل وضع حدّ للقلق والتوتر الإجتماعيين حتى نعطي لبلادنا الفرصة الأخيرة لمواجهة كلّ التحديات وما أكثرها.

السيد الوزير هذا سؤالنا في الكنفدرالية الديمقراطية للشغل لنا اقتراحات سيتقدم بها المستشار المحترم الأخ أزريع فيما بعد وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيد الوزير المحترم.

* **السيد خالد علوة وزير التنمية الاجتماعية والتضامن و التشغيل والتكوين المهني :**

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على المصطفى الكريم

سيدي الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارين،

بطبيعة الحال نحن نستقبل جميع الأسئلة الإيجابية التي تستهدف تنوير الرأي العام وكذلك مساعدة الحكومة على تنفيذ برنامجها في إطار ما يمكن أن يخدم الصالح العام، قضية التشغيل خصنا نتفقو عليها ربما وهذا من المؤكد بحال اللي قال جلالة الملك هي قضية وطنية تأتي في الدرجة الثانية بعد قضية الصحراء إلا اتفقنا على هذا المبدأ يصبح المسؤولية مسؤولية مشتركة مابين الجميع الحكومة المؤسسات المنتخبة الشباب مكونين مشغلين بطبيعة الحال اليوم لابد ما يكون عندنا نظرة واضحة ومدققة لأسباب البطالة في بلادنا باش ميعتبرش الواحد أنه ربما كاين الحكومة عندها إمكانية باش توظف وماكتوظفش شاي أو أن هناك فرص ديال الشغل موجودة ولاتستغل.

مرحبا بنا، اللي عندوشي خبار على أن كاين مناصب ديال الشغل شاغرة وما مملوءة شاي إساعدنا واقولنا هاهي موجودة لكن حنا من الوقت اللي تأسست الحكومة إلا لحظتيو وهذا الشي خص الواحد يعترف به في الوقت اللي تكونت الحكومة الهدف الأول والأساسي كان هو أولاً وقبل كل شيء اتجاه إلى حل إيجاد حلول ولو جزئية بالنسبة للشباب حاملي الشهادات على أساس أن خلق مناصب الشغل هذه مسألة طبيعية في الحياة الاقتصادية والحياة الإنتاجية البطالة عندها ثلاثة ديال الأسباب أنواعها ماشي كلها بحال بحال كاين ثلاثة ديال الأسباب في البطالة كاين السبب الأول وهو ما يسمى بانعدام التوازن تيجي من العلاقة بالنسبة ديال الإنتاج داخل البلاد ديال الرواج الإقتصادي وهذه مسألة مرتبطة بالمستثمرين أي بالرسمال وبالعمل بالفرص التي نتيحها للاستثمار السبب الثاني وهو ال سبب اللي كيتسمى عدم الملاءمة وهو أحياناً نجد مناصب شغل وفر لمناصب شغل ولكن التخصصات الملائمة غير موجودة هذا تيقتضي مما يقتضيه وهو إيجاد التكوين الملائم لفرص الشغل ولخصوصيات الإنتاج داخل المغرب.

هناك سبب ثالث اللي كيتعلق بتقريب العرض بالطلب واللي كيتطلب في هذا الحالة إيجاد بعض البرامج اللي هي تحفيزية أو ديال إعادة التكوين أو ديال الوساطة بين المقاولة وبين طالبي الشغل هذه هي الأسباب المتعارف عليها وكل وحدة عندها دورها وعندها نسبتها في النسبة العامة ديال البطالة في بلادنا قلتوا في السؤال ديالكم واشنو عملت الحكومة من بعد ثمانية ديال الشهور أحنا لما جئنا أشنو القينا لقينا 200.000 ألف شاب من حاملي الشهادات من باك زائد زوج إلى ما فوق كان مدخر والقينا بالإضافة لهذا الشيء أنه سنوياً كيجيو لسوق الشغل 35 ألف شاب اللي حاملة (Bac+2) فما فوق الله إخليكم اتفقوا واش في ثمانية أشهر عندنا الحلول باش غادي نجيوا نستوعبوا 200 ألف من حاملي الشهادات ونستوعبوا 35 ألف منصب شغل من طالبي الشغل من حاملي الشهادات، هذا المعطيات وهذا الشي دبا اللي تنتكلم عليه غادي يعمل فرصة أمامنا إن شاء الله.

دابا واحد العشر أيام غادي تجمع الندوة الوطنية الأولى لصاحب الجلالة غادي يعطي الإنطلاقة ديالها أيام 14-13-12 ديسمبر في مدينة مراكش وغادي تكون لقاء اللي هو مفتوح ولكن لقاء مفتوح ومسؤول اللي غادي يكون الهدف منو هو أن يكون مناسبة ديال اللي عندوا مقترحات واللي عندوا نظرة إلى قضايا التشغيل أنه إيجيبها إنما خصوصية الندوة الوطنية وهي أنه غادي ندوة إن شاء الله ديال الإجراءات علاش ديال الإجراءآت لأن سيدنا أعطانا التعليمات باش الندوة تكون كل سنتين البرنامج اللي خصوا يخرج من الندوة هو برنامج ديال عمل اللي غادي تحضر فيه جميع المكونات حيث كنتكلموا على المكونات اللي كيهمنا هو المكونات الإنتاجية لأن هذا القضية ما كنسيسوهاش ما تخنوشي التوازنات السياسية بقدر اللي كيهمنا أطراف الإنتاج في عالمية إنشاء إحداث الشغل.

البرنامج اللي عملنا اللي غادي نتقدم لكم داخل الندوة إن شاء الله هو البرنامج ديال ما سميناه بمبادرة التشغيل في إطار التكوين من أجل الإندماج أشنو النتائج ديالوا النتائج ديالوا اليوم هو أننا عملياً تنخلقوا مابين 2500 حتى 2600 منصب شغل للشباب حامل الشهادات شهرياً .

وعندي اهنايا عناصر اللي كتعطيني تقريباً جوج مرات في الشهر الإحصائيات على حسب المناطق التخصصات وواش نساء أو ذكور وكذلك التوزيع ديالهم على امتداد مختلف أنحاء المغرب وعلى كذلك حسب نوعية المقاولات هاهي هنايا غادي نوزعوها عليكم إن شاء الله في الندوة ديال التشغيل باش تكونوا على بنية بأنه الأرقام اللي كنعطيوا أهنايا اللي هي ديال 2600-2500 واحد شهرياً.

هذه ماشي مسألة اللي هي بسيطة وساهلة واللي تجعلنا كنقولوا بأنه الهدف اللي حددوا صاحب الجلالة ديال 25 ألف منصب في السنة إن شاء الله غادي نحققوه ولكن احنا الآن غادي نمشيوا للمناظرة للندوة بهدف آلة لأن كنعتبروا هذا 25 ألف هاي الآن في متناولنا ولكن تيخصنا نمشيو إلى ماهو أبعد وهذاك الشي اللي غادي نمشيو إلى ما أبعد هو اللي عندنا له واحد العدد ديال المقترحات إجرائية ماشي فكرية وعملية اللي غادي نقدموها إن شاء الله في الندوة باش تناقشوها يعني نظراً لأن عدد منكم غادي يحضر فيها لأنكم كتمثلوا جزء كبير منكم كيمثل أطراف الإنتاج غادي تناقشوها بالتفصيل فيها الأمور اللي كتتعلق بتشغيل الشباب داخل المقاولات فيها الأمور اللي كتتعلق بتنظيم علاقة الشغل لأنه البطالة هي في نفس الوقت عدم إيجاد فرص الشغل بالنسبة للقادمين إلى سوق الشغل ولكن كذلك البطالة هي كذلك فقدان بعض مناصب الشغل بحكم العلاقات العمل اللي تيخصها كذلك تتطور.

ثم الجزء الثالث اللي غادي إيكون وهو أساسي وهو المتعلق بالسياسة الجهوية اللامركزية بالنسبة للتشغيل باش ما يبقاش هذا الهدرة اللي عندنا حنا على هذا التشغيل هي موجودة فقط في الرباط أو في الدار البيضاء ولكن تصحب هذا المسؤولية المشتركة اللي كنتكلموا عليها مسؤولية مشتركة جهوية.

أما الحوار اللي تحدث عليه السيد المستشار يعني كنتساءل كنتفاجأ كتوضع على سؤال على الحوار أنا قلتها هناي في هذه المنصة ما عرفتش واش في مجلس النواب أو مجلس المستشارين وهو أنه أسبوع من بعدما تعينت في هذه المسؤولية أسبوع من بعد، تنصبت الحكومة يوم 15 مارس يوم 21 مارس استقبلت الشباب الحاملين للشهادات وبالضبط هذوك اللي تظاهروا يوم 26 أكتوبر، وفتحنا معهم حوار وناقشنا معهم إلى غير ذلك ولكن قلنا لهم احنا كنوجدوا واحد العدد ديال الأمور واحد العدد ديال الأشياء، الأشياء اللي وجدناها الوقت اللي وجدت عرضناها أعليهم وهو البرنامج الذي أعلنت عنه وهو برنامج التشغيل الذاتي.

وخصني لابد هنا نشير لواحد القضية مهمة بغينا هذا الشباب على كل حال يتفهموا الصعوبات ديال البلاد ديالهم حتى كيقولك احنا راه عارفين حنا 200.000 واحد عارفين بأنه التشغيل ماشي هو التوظيف أكثر من هذا الحوار اللي كلكم بدون قصد اليوم ما بين التناش ونص والوحدة ونص تلاقينا معهم مع السيد وزير الدولة في الداخلية وناقشنا اليوم الخطوات العملية والإجرائية اللي كتهم هذوك الشباب اللي تظاهروا بالرباط على أساس أنهم أصبحوا طرف ماشي هدف أصبحوا طرف في تنفيذ الخطة التي نحن نعرض عليهم وتيمكن لي هنا نحيي الروح ديالهم ديال التفاهم ديال الحوار وديال أننا قررنا جميعاً حكومة وهؤلاء الشباب على أننا سنذهب يدا في يد من أجل تنفيذ برنامج التشغيل الذاتي بالشكل الذي لم يكن يتصوره أحد في السابق.

وأكثر من هذا يمكن لي نقولكم أن السيد وزير الدولة في الداخلية غادي يعطي التعليمات ديالوا على أساس أنه إيكون في على مستوى كل إقليم وكل عمالة حوار مفتوح مع هؤلاء الشباب مباشرة على أساس أنهم طرف شريك في العمل الذي نحن نريد القيام به من أجل التشغيل الشباب، هذا الحوار اللي هو غادي تشوفوه على مستوى إن شاء الله الندوة الوطنية أنه هذا الشباب غادي اكونوا مشاركين في الندوة واستدعيانهم باش احضروا في الندوة وغادي ايجيوا للندوة ويعبروا عن رأيهم بكل حرية وأنا تنفضل أنهم هما يتكلموا وتكلموا مع الرأي العام ويتكلموا مع العاملين في القطاع ديال الإنتاج على أنه انجيوا حنا نتكلموا في بلاصتهم.

وكونوا على يقين بأنه ناس اللي عارفة فيه باغا تمشي، هما طالبين منا المساعدة حنا غادي نساعدوا غادي نحاولوا نعملوا كل ما في وسعنا من أجل ذلك، بطبيعة الحال لابد ما نعرفوا بأنه

القضية العامة اللي كتهمنا وهو أن اللي عندوا مقترحات ملموسة ولكن في نفس الوقت اللي هي قابلة للتطبيق وعندها عواقب واضحة على خلق فرص ديال التشغيل هذاك مرحبا به وايجي لاعلى مستوى الندوة أو من بعد منها لأنه الندوة ما غادي تنتهيش يوم 14 ديسمبر بل غادي تتأسس إن شاء الله لجنة ديال المتابعة ديال التوجيه اللي فيها جميع أطراف الإنتاج وفيها كل الممثلين ديال الهيئة الحكومية المعنية باش المتابعة العملية والإجرائية ديال ما سينتج عن الندوة الوطنية الأولى للتشغيل.

هذا هو الإطار العام اللي حنا كنشتغلوا فيه واللي إن شاء الله كنتمنوا أن إكون مابين الحكومة ومابين المجالس المنتخبة واحد النوع ديال تظافر الجهود وديال الإنسجام من أجل إيجاد الحلول لمعضلة ولمشكلة اللي هي على كل حال مشكلة راها تمس جميع الأسر المغربية، والسلام عليكم ورحمة الله.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

نفتح باب المناقشة حول هذا الموضوع هناك قائمة لإحدى عشر فريق وفي حدود خمس دقائق لكل فريق، الكلمة للسيد أحمد الشرقاوي فريق التجمع الوطني للأحرار.

* **المستشار السيد أحمد الشرقاوي :**

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أشكر زميلي المستشار السيد الإدريسي الذي أثار موضوع التشغيل وربطه بالواقع الإقتصادي والإجتماعي للبلاد فمشكل المغاربة هو التشغيل وفي كل بيت مأساة وفي كل عائلة جراح ولا كرامة بدون تشغيل ولقد جاء القانون المالي باجتهادات وتوجيهات من خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد الشباب حيث جعل حفظه الله مشكل التشغيل القضية الثانية بعد القضية الوطنية، نحن في التجمع الوطني للأحرار حين نقف أمام مشكل التشغيل ندعو الحكومة بكل موضوعية وواقعية إلى خوض معركة التشغيل ومعركة مقاومة آفة البطالة من خريجي الجامعات حملة الشهادات العليا إلى التعامل معهم بما يستحقون من تقدير وعطف لأنهم ضحايا تخطيطات وسياسات أثبت الواقع عدم صوابها ووجب علينا تنوير الطريق أمامهم ولو بالنصح والتوجيه إلى أقرب الطرف الممكنة واحسنها ينخرط ويندمج وبقوة في معركة البناء الوطني الذي لن يتأثر إلا بإشراك كافة الفعاليات الحية للبلاد، السيد الوزير إن تشغيل الشباب ليس بعملية ذات بعد اجتماعي فحسب بل إنه تفعيل وتوظيف لطاقات علمية وفكرية ومهنية في الحياة العامة للبلاد وانقاذاً لها من البطالة والإنحراف من كل أشكال التهور وعدم المساهمة في النهوض التنموي للبلاد.

ونغتنم هذه الفرصة لتذكير الحكومة بما جاء به البرنامج الحكومي عن فكرة إحداث جهاز وطني للوساطة بين العرض والطلب في سوق الشغل وكذلك ما أدى إليه البرنامج الحكومي إلى توافق حول ميثاق وطني للتشغيل.

نحن نؤمن أن الحكومة جادة في التفكير والبحث عن أنجع وأسرع السبل لخلق توازن اجتماعي مبني على تنمية اقتصادية تمكن من مواجهة الخلل الإجتماعي الذي يتسبب في تدني القدرة الشرائية للمواطن وتدني المستوى الاجتماعي والحرمان من الخدمات الاجتماعية مما يؤدي لامحالة إلى التأثير على الإقتصاد الوطني.

وفي الختام السيد الوزير وجب علينا التنبيه كذلك لما تعانيه الطبقة الشغيلة والمقاولة المغربية معا من أزمة ناتجة نتيجة الفوضى التي يتميز بها نظام الشغل ببلادنا خاصة في ضبط العلاقات بين العامل والمشغل بين ما له وما عليه من حقوق وواجبات ومما نأسف له ظاهرة تسريح العمال بالجملة وهضم لحقوقهم من إغلاق المعامل وإفلاسها بسبب توتر بين الأطراف أو اعتصام أو إضراب الشيء الذي يؤدي لامحالة إلى تزايد في البطالة وانتكاس الاقتصاد وانكماش في الاستثمار مما يجعلنا نتأثر ونتساءل ونساءل الحكومة على متى ستعمل على إخراج مدونة الشغل لوضع حدّ للفوضى القائمة في ميدان الشغل ولتفادي الزيادة في حقوق العاطلين :

{وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون}

وصدق الله العظيم.

شكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار المحترم مولاي حسن الصغير.

* المستشار السيد حسن الصغير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لأدلي بوجهة نظر فريقنا حول هذا الموضوع الشائك الذي يستأثر باهتمام جميع الأسر المغربية وكذا باهتمام جميع مكونات الشعب المغربي ألا وهو البطالة وأزمة التشغيل وفي هذا الإطار لابد من التذكير أننا نولي أهمية بالغة لقضية التشغيل سيما وأن هذه القضية تأتي في ظروف أزمة عميقة تلقي بضلالها على مختلف أوجه حياتنا وتنعكس آثارها السلبية على أوضاعنا الاجتماعية لارتباط معضلة التشغيل في الحياة اليومية بكل الأسر المغربية وعموم الشعبي المغربي ومن هنا نسجل بكل أسف ارتفاع نسبة البطالة وعجز الحكومة رغم تصريحاتها لبلورة خطة مرقمة تحدّد السقف الزمني للتغلب على آفات خطيرة تؤرق شبابنا وأسرنا وبهذه المناسبة نشير بأن التراجع على مستوى إحداث مناصب الشغل يطرح أكثر من تساؤل ويجعلنا نتوقع تنامي البطالة في بلادنا مما سينعكس على الوضع العام لبلادنا ويهدد بأوخم العواقب، إننا نتابع ما تقوم به الحكومة الموقرة في هذا الصدد ونلاحظ أن الأرقام المصرح بها في مجال التشغيل تفوق الحجم الحقيقي للعدد الذي شغل فعلا ولازلنا بموقعنا كفريق في المعارضة نطالب بإحداث صندوق للتعويض عن البطالة وتمتيع الخريجين بامتيازات رخص النقل واستغلال أراضي الجموع واستغلال المقالع وإحداث وكالة بين العرض والطلب وتقديم خدمات للتقريب بينهما.

إننا نتمنى من الحكومة إجراءات جدّية وفاعلة لتشغيل العاطلين والقضاء على آفة البطالة قضاء مبرما يمكّن بلادنا من الاستفادة من الطاقات الحية من جهة وإنقاذ عدة أسر مهدّدة بالضياع وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار المحترم السيد يونس العراقي من الفريق الديمقراطي والعمل فليتفضل.

* المستشار السيد يونس العراقي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتناول الكلمة لمناقشة موضوع ذي أهمية قصوى، ألا وهو مشكل التشغيل بكل انعكاساته السلبية على الأوضاع الاجتماعية ومن باب تحصيل الحاصل أن نتحاور بشأنه وأن نبحث عن صيغ ومقاربات لوضع أزمة التشغيل ضمن أولويات الحكومة وأن نتابع سياستها في هذا المجال من خلال البرنامج الحكومي الذي جاء بجملة من الإجراءات التحسيسية لاتنبني على استراتيجية أو ميكانيزمات تعتمد على ما أمكن من معرفة دقيقة للحاجيات الراهنة والمستقبلية وإنما اكتفت الحكومة في خطابها منذ تنصيبها على التصريحات الجاهزة دون الغوص في عمق المشكل لتجاوز مرحلة البحث عن التبريرات مع العلم أن هذا المشكل خلق هوساً وتشاؤماً في صفوف الشباب العاطل خاصة خريجي الجامعات والمعاهد العليا.

وهذه الأزمة تفرقت عليها مجموعة من الاسقاطات ساهمت إلى حدّ كبير بالتعبير عن التذمر الذي ذب إلى نفوس الشباب وتحول أحيانا إلى الهروب من الواقع بحثا عن الهجرة الشيء الذي أدى إلى مغامرة شبابنا عبر قوارب الموت هذه الوضعية جعلت الحكومة تنادي بفتح حوار مع كل الأطراف المعنية بأزمة التشغيل، والأزمة هنا لاتقتصر على حاملي الشهادات بل هناك شباب انقطعوا عن الدراسة في سن مبكر وهم اليوم يشكلون فئة عريضة في البوادي والحواضر فماهو مصير هؤلاء في سلم العمل الحكومي؟ هل أعدت

الحكومة إجراءات عملية للتشغيل وإنقاذهم من قوارب الموت، الواقع أن ندوة التشغيل التي تعتزم الحكومة تنظيمها خلال الشهر الجاري تتطلب أساساً أن تعرض سياستها في مجال التشغيل وأن تتجاوز الوعود والوصفات إلى سياسة واقعية في إطار تفعيل الإمكانات التي توجد بيد الحكومة لأن سياسة التناوب لايمكن أن تعمر بالتمنيات باعتبار أن أزمة التشغيل التي نناقشها اليوم ليست بالأمر الهين أو مجرد جدال بين الفرقاء السياسيين بل هي أزمة يجب البحث لها عن حلّ في إطار التراضي وأن العاطلين هم أبناؤنا والكل يتحمل مسؤوليته في هذا المجال.

إلا أن الأمر يتطلب من الحكومة أن تكون واضحة في سياستها وأن يكون خطابها واضحاً لأن مكوناتها كانت بالأمس توجه سهام انتقاداتها للحكومة السابقة وكانت تطرح البدائل من خطبها فماذا تحمل اليوم من بدائل لمحاربة البطالة؟ هل تملك من القرارات ما يؤدي إلى رفع التحديات التي تطرح على بلادنا في مجال التشغيل في نهاية الألفية الثانية الواقع أننا أمام معضلة اجتماعية لاتتطلب الإنتظار بقدر ما يجب على الحكومة أن تتعامل مع هذه الأزمة بواقعية لأن كل الحلول الترقيعية قد تزيد في الأزمة حدّة باعتبار أن سوق الشغل ببلادنا لايمكن أن تؤدي إلى امتصاص عدد العاطلين وعلى الحكومة أن تبحث على صيغ ومقاربات تبعث الأمل في النفوس وعليها أن تتخلى عن سياستها في الوقت لأن جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله أعطى أوامره السامية لتشغيل 25 ألف عاطل خلال هذه السنة فماذا أعدت الحكومة من إجراءات لتنفيذ الأمر الملكي؟ وهل بإمكان الحكومة أن تعرض علينا برنامجها في هذا المجال معززاً بالأرقام؟

سيدي الرئيس،

إن أزمة التشغيل لاتحلّ بالوعود والتسويفات والمراهنة على القطاع الخاص أو البحث عن صيغ لتفعيل المبادرة الذاتية بل المسألة تتطلب مكاشفة الواقع الإقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه شبابنا خاصة حاملي الشهادات الذين عبروا عن أوضاعهم المزرية بسلسلة من الارتسامات والبلاغات وكان رد الحكومة هو نهج سياسة الوعود والتأكيد على الحوار فنحن مع الحوار ومع متابعة الحوار مع كل الأطراف لكن على أساس التوصل لحلول عملية وأن أزمة التشغيل ظاهرة تحتاج إلى معالجة واقعية بعيداً عن المزاوجة في الخطاب الحكومي ونتمنى من هذه الحكومة أن تتقيد ببرنامجها ونحن في المعارضة سوف نتابع الأداء الحكومي في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وأن الأزمة تزداد تفريخا وعدد العاطلين ينمو بشكل مضطرد وما على الحكومة إلا أن تتعامل مع أزمة التشغيل بشكل يعيد الثقة لشبابنا وفلذات أكبادنا خاصة حاملي الشهادات لأن البطالة من هذا النوع أثرت إلى حدّ كبير من نفسية من هم في طور التمدرس وهذه الوضعية أدت بدورها إلى انقطاع جيوش من التلاميذ عن الدراسة خاصة في الأوساط الفقيرة، هذه سيدي الرئيس جملة من الملاحظات والأفكار نسوقها للحكومة في إطار مناقشة أزمة التشغيل لتبحث عن حلول ناجعة في إطار تدبيرها للشأن العام والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

• **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد إدريس الراضي بفريق الاتحاد الدستوري.

• **المستشار السيد إدريس الراضي :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

باسم فريق الاتحاد الدستوري يشرفني أن أشارك في مناقشة السؤال المطروح ونشكر السيد الإدريسي والسيد أزريع من خلال الكنفدرالية الديمقراطية للشغل التي أتاحت لهذا المجلس الموقر مناقشة مشكل البطالة وأزمة التشغيل، إنه من الأهمية بمكان أن نتحدث أخيراً تحت هذه القبة المحترمة عن معضلة اجتماعية وليعلم الجميع أن المعضلة تكتوي بنارها في الوقت الراهن كل أسرة مغربية حيث أنه لايوجد أي بيت مغربي لايعيش هاته المأساة التي يستشعرها وبكل أسف كل مواطن مغربي غيور على مستقبل هؤلاء الشباب يتعين على الجميع التجند لمواجهة معضلة التشغيل لأنه ليس موضوع مزايدات سياسية بل هو رهان يتعين علينا جميعاً

مواجهته وإننا نمد لكل عمل إيجابي يهدف إيجاد الحلول اللازمة لهذا المشكل الاجتماعي أنه ومنذ تنصيب هذه الحكومة التي نعتقد وقبل تحملها مسؤولية الشأن العام أنها ساهمت في نشر مغالطات بخصوص موضوع التشغيل ووظيفته سياسياً بشكل لايخدم مصلحة هؤلاء الشباب ولايساهم في حلّ مشكل التشغيل مما أهدر فرصاً متعددة ومحطات تاريخية كان يمكن استغلالها اليوم لتكون مؤهلين لربح رهان التحدي المطروح علينا كما أنها اليوم تحاول طرح مجموعة من الأفكار بديلة عن طرحها السابق ولكن آليات هذه الأفكار ومساطرها ومواعدها كلها ناقصة وغير واضحة.

مثلاً الحديث عن آلية التشغيل الذاتي في اللحظة التي كنتم تحملون الحكومات السابقة وحدها إشكالية التشغيل لذا فإننا نطرح سؤالاً صريحاً للحكومة ونطلب منها أن تعلن بشكل واضح خطة عملها والفئات المستهدفة والحيز المكاني والزماني لبرنامجها في هذا الإطار حيث أنه في الوقت الراهن فبالإضافة إلى بطالة الشباب الحاملين للشهادات هناك التسريح اليومي لمئات العاملين في المعامل وفي عدد من القطاعات وهذا التصريح جاء على لسان السيد الإدريسي الأخ ديالنا المحترم وغادي نوضح للسيد الوزير بعض المعطيات مثلاً كشركة CMCP والقنيطرة خلال ثلاثة سنوات فقط أي منذ تولي الإدارة الجديدة مسؤولية التسيير إلى تسريح حوالي 490 فرد من أصل 960 مستخدم من بينهم 475 عامل و15 إطار بنسبة حوالي 50% وهي لازالت عازمة على تسريح عمال وأطر أخرين.

السيد الرئيس،

كثرت أيضا الوقفات الإحتجاجية في القطاع العام والقطاع الخاص دون أن نعرف ماهو الرد الرسمي للحكومة، يقال بأنه تم تخصيص اعتماد مالي لما يسمى بالتشغيل الذاتي وهناك ما يسمى بإعادة التكوين والإدماج إلى غير ذلك مما يقال هنا وهناك فيما يخص مشكل التكوين من أجل التشغيل بقدر ماهو ثوري في توجهاته وفي مقاربته لإشكالية التشغيل بقدر ما نلاحظ تقاعس الحكومة في القيام بواجبها من أجل استثماره وإرفاقه بحملة تحسيسية وإعلامية كبرى لشرح فوائد هذا القانون والإمتيازات التي يمنحها للمشغل وذلك في ظل آليات المراقبة الضرورية والدقيقة.

فيما يخص هذه الإمتيازات السيد الوزير كاين واحد المجموعة ديال الشركات اللي هي حالّة الباب وكنگولوا أن هذا الشركة راها ساهمات في هذا المعضلة هذي ولكن السرجم عاودتني تتخرج والعدد تيبقى هو هو، حنا خاص عليها أنا شرت خاص تكون المراقبة الضرورية والدقيقة لأن هذا المواجهة ديال هذا الآفة هدي العالمية تقتضي من الحكومة إرادة سياسية وإرادة عملية فكفانا السيد الوزير التنظيرات في هذا الموضوع عيينا كلّ مرة هذا الهدرة شحال من إخوان ها أنت دبا تشوف كلّهم وتتگول الحكومة أنها غادية تكون الحمد لله مجهودات غادية أديرها غادية تدير ولكن ما كنشوفوا حتى شي حاجة، إننا نريد وكما قلت خطة واضحة وسياسة بعيدة عن الديماغوجية ذلك لأننا مستعدون لمناقشة الخطط الإيجابية والأفكار التي ستساعد على بلورة خطة واضحة المعالم يمكن أن تخفف من حدة هذه الآفة على شريحة مهمة من أبناء هذا الوطن العزيز.

السيد الرئيس،

إننا لنا في توجهات وأفكار الحسن الثاني نصره الله وأيده وأطال عمره نبراساً ونهجا، فعلى الحكومة أن تهتدي به في كل عمل يتوخى مواجهة هذه المعضلة. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد المستشار مولاي إدريس العلوي عن فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية. فليتفضل.

* **المستشار السيد مولاي إدريس العلوي :**

شكراً السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

زملائي المستشارون المحترمون،

أعتلي بدوري على بركة الله على هذه المنصة الموقرة وأتشرف بتناول الكلمة بتفويض من زملائي من فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية ونيابة عنهم من أعلى منبر هيأ لإسماع صوت الشعب من خلال ممثليه وفي هذا الإطار اعتز بالتعبير بالصراحة المعهودة والشفافية المعتادة لأوضح موقف فريقي من

قضية بالأهمية بمكان ألا وهي قضية التشغيل المرتبطة بالشباب المعطل في هذا البلد، هذا الموضوع الذي نعتبره في فريقنا في الحركة الشعبية من الموضوعات التي يجب أن تحظى بالأولوية والأسبقية وفي كل المخططات الإقتصادية والإجتماعية في بلادنا وكذا في كل مناسبة نركز بالتفكير لإيجاد الحلول الناجعة لهذه الآفة التي تهدد بصراحة كيان الأسر وبالتالي كرامة وشرف المغرب المعتز ببلاده وهويته ووطنه.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

زملائي المستشارون المحترمون،

بعد دراسة هذا الموضوع دراسة مستفيضة ومناقشته وتحليله من طرف حزبنا نستغرب كل الاستغراب أن خطاب الحكومة وأن بلورته وتطبيقه شيء آخر، فما زالت الحكومة وكأنها في المعارضة تتأسف وتشتكي واختلط عليها التصور والتوجه وهذا أمر لا نتقبله لأن زمام كل الأمور ومقالد كل الحكم بيدها ولأن أمر التشغيل أمر بالغ الأهمية والخطورة ولامجال للمزايدات والمغالطات في هذا الباب.

السيد الرئيس،

إن الحديث عن آفة البطالة ومعضلة التشغيل والذي يضرب بأنيابه جيلاً من الشباب الطامح يجرنا إلى الحديث عن التصور الشامل السياسي والإرادي للحكومة لأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية مرتبطة بالرواج الاقتصادي، والكساد الذي يضرب المقاول والصانع والتاجر وبالتالي الأجراء والمستخدمين الذين ضعفت قدرتهم الشرائية وأصبحوا يعيشون في أحوال صعبة بين ضنك العيش والفقر واليأس الذي يهدّد الأسر بأكملها أمراً عارضاً.

إن موضوع التشغيل أضحى من المواضيع الآنية الأساسية لبلادنا ومعالجته تقتضي من الحكومة والمعارضة على حدّ سواء تعبئة كاملة وروح الوطنية الصادقة والعمل الدائم والمستمر والمسؤولية التاريخية لأن المصير مصير شباب هذا البلد الأمين مصير مستقبل المغرب مصير ناشئة كلها أمل وطموح الذي بدل التفكير في تكوين أسرة ومشاركته في تنمية البلاد اقتصاديا واجتماعيا وهو يعتز بهويته وتاريخه وأمجاده أصبح يعيش مهمشاً ومشرداً واستولى عليه اليأس والعجز وفقد الثقة في نفسه.

السيد الرئيس،

هذا غيض من فيض ومهما الوصف لهذه الوضعية لن يفضح المرء بإبلاغه ما يعانيه الشباب العاطل وسوف لانكتفي بنقل الوضعية ومدى الجرح البليغ والضرر الكبير الذي خلفته ولازالت تخلفه يوماً بعد يوم، فماهي الحلول وماهي الوسائل والعلاج لهذه المعضلة ياترى؟

إننا نعتقد في حزب الحركة الشعبية أن علاج هذا المشكل ومن منطلق المعارضة الوطنية الصادقة علاج هذا المشكل يمر أساساً من ثمانية محاور رئيسية نوجزها كالتالي :

1 ـ تشجيع الاستثمار والمبادرة الحرة.

2 ـ تكافؤ الفرص مابين المستثمرين وإعادة الثقة المفقودة.

3 ـ وضع حدّ للعراقيل الإدارية التي تعوق الاستثمار.

4 ـ ربط التكوين الجامعي والمهني بسوق الشغل.

5 ـ تشجيع المقاولين الشباب الكفؤ وذلك بمنحهم قروضاً على المدى المتوسط والطويل.

6 ـ تشجيع مبادرة الشغل لصالح المقاولين بإعفائهم من بعض الضرائب وخاصة منها المتعلقة بالشغل.

7 ـ وضع مخاطب وحيد للمستثمرين كانوا مغاربة أو أجانب وذلك ربحاً للوقت الثمين.

8 ـ إيجاد توازن حقيقي بين رب العمل والأجير علماً أنهما مكونان أساسيان في التنمية.

السيد الرئيس المحترم،

إن الوقت لايكفي لبسط وتوضيح هذه النقط نقطة نقطة ولكن سنكتفي بإعطاء أمثلة حية لأن النظرة الفاحصة المجردة من الأهواء والسعي وراء الشهرة تعطينا أن هناك حلولاً لهذه المعضلة ونحن مستعدون لنعطي الحلول التفصيلية لذلك لمن يريدها :

تشجيع الإستثمار يكمن في تشجيع الشباب في خلق مقاولات في جل المجالات الاقتصادية، ففي الميدان الفلاحي مثلاً مشروع استصلاح 50 ألف هكتار وغرس مليون نخلة مثلاً على أراضي

الجموع في تافيلالت سيساهم في خلق فرص عديدة للشغل وسيساهم في الإنتاج والاكتفاء الغذائي الذي ننادي به، هذا نموذج من نماذج الاستثمار والتي عبأت من أجله وزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والسلطات الإقليمية والمنتخبون، ولاشك أن هناك مبادرات أخرى ناجحة في الميدان الفلاحي في الصيد البحري ولايكفي الوقت لتفصيلها.

تشجيع الاستثمار في اعتقادنا يمر عن تشجيع المبادرة الحرة وكم هي كثيرة في هذا البلد الأمين، ولكن لأسباب ولأغراض أقبرت في مهدها في ميدان الهندسة المدنية، في البناء، في الأشغال العمومية، وتقتصر بهذا، كم وقت ضاع وكم إمكانية استنفذت للحصول على رخصة إدارية سواء كان الأمر بفتح نشاط ما أوتعاطي مهنة ما كم هي الطاقات التي استهلكت لاعلى مستوى الإدارة ومستوى المواطنين وذلك بإجراء مسطرة إدارية.

تكافؤ الفرص بين المستثمرين، وفي هذا الباب سنعطي مثلاً من الأمثلة الكثيرة التي توجد، هل يعقل أن تعطى منفعة لشخص ما ويحرم منها الآخرين؟ رخص المقالع والمناجم رخص النقل رخص الصيد رخص الاستيراد يجب أن تكون هذه الميادين حرة وكلما توفرت الشروط المحددة يجب إعطاء الحق لمزاولة النشاط المطلوب.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

القروض وما أدراك ما القروض، فأين هي التسهيلات الممنوحة للمقاولين الشباب؟ وماهو سعر الفائدة؟ وهل يطبق؟ بالبطع لا. هذه نقط سوداء عن العرقلة وشروط تعجيز الأبناك، إن المخاطب الوحيد للمستثمر المغربي هو الأجنبي وكم ضاع في هذا المجال وتحول المستثمرون إلى بلاد أخرى كتونس وتركيا ومصر وكذلك تلاؤم الجامعي والمهني لسوق الشغل وتخفيض الضرائب لصالح المقاولين الذين يوظفون شبابا حاملين للشواهد وكذلك التوازن بين الأجير والمشغل الذي من شأنه أن يساهم في حل هذه المعضلة الخطيرة. والسلام.

وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

والآن الكلمة للسيد المستشار المحترم عبد الهادي الشراط فليتفضل.

* المستشار السيد عبد الكافي الشراط :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

السيدة الإخوان المستشارون المحترمون،

باسم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب أتناول الكلمة اليوم في هذه المعضلة الخطيرة التي ينوء تحتها السواد الأعظم من الأمة المغربية وخاصة الطبقات المسحوقة من هذه الأمة وأنا متفق باسم الاتحاد العام تمام الاتفاق مع ما ورد في منطوق السيد وزير التشغيل حينما قال بأن هذا الموضوع هو قضية وطنية يجب أن تتظافر مجهودات الجميع حولها، نعم، إذن بهذا الاعتبار عليه وعلينا جميعاً نحن الحاضرين هنا أن نقول للسادة أرباب العمل كفى من التشريد انطلاقاً من أن هذه القضية قضية وطنية.

كفى من إغلاق المعامل، كفى من التسريح، كفى من التحايل على القانون، كفى من التحايل على القانون مؤسسات تغلق بحجة العطلة تنتهي العطلة ويأتي العطل لا مؤسسة لامفاتح لا رب العمل، ماذا كان من نتائج هذا عمليا على الساحة؟ بالأمس كنا نعرف أن الإضرابات هي وسيلة الاحتجاج تطورت هذه الوسائل اليوم إلى أمور أخرى إلى إعتصامات وربما تتطور غداً إلى ما لاندري.

هذا من جهة من جهة ثانية ألفنا المسؤولين بالأمس أنهم يتعاملون مع معضلة البطالة بأنها ظرفية في حين أنها هيكلية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بكل ماله علاقة بالنسيج الاقتصادي للبلاد بالتكوين بالتعليم إلى اخره والذي نلاحظه إلى حدّ الساعة أن الحكومة الحالية ربما قد بدأت تشق طريقها في اتجاه استصلاح ما يمكن استصلاحه ولكن إلى حدّ الساعة لم نلحظ بالبينة أن هنالك أعمالاً قد بوشرت في إصلاح هذا العوج وهو اعتبار البطالة هيكلية وبالتالي سلوك مسالك لتقويم هذا العوج باعتبار أن البطالة هيكلية.

ثالثاً يجب أن نعلم وقد أشار السيد الوزير المحترم في مداخلته إلى هذه النقطة حينما قال بأن هنالك خمسة وثلاثين ألفا من الشباب العاطل يضافون سنوياً إلى طوابير العاطلين ولنعلم أن نسبة البطالة التي كانت بالأمس تتراوح مابين 16% تقريباً 16,4% وصلت منذ يعني في إحصاءات أخيرة إلى 18% لأسباب قد ذكرت ولأسباب سأذكر الباقي منها :

أولا : لتخلي الدولة عن دورها الأساسي في التشغيل بحجة أن الغلاف في الوظيفة العمومية هو غلاف مثقل ولكن يرد على هذا المنطق بأن الذين يموتون في الوظيفة العمومية هل يعوضون؟ الذين يخرجون إلى التقاعد هل يعوضون؟ ويرد على هذا المنطق كذلك هل اكتفينا من الناس المكونين؟ المغرب الآن هل استكمل هيكلته في الطب؟ هل استكمل هيكلته في الهندسة؟ هل استكمل هيكلته في كل تقنية يحتاجها أو تحتاجها البلاد؟ الظاهر فيما نعلم أننا لم نستكمل بعد هذه الهيكلة، مازلنا بحاجة إلى أطباء، نحن نقول بأن الأمية تستشري يومياً نحن بحاجة إلى تعميم التعليم واستئصال هذه الأمية ولانكوّن إذن لابد من أن يكون دور الدولة يجب أن يبقى، في حدود طبعاً، ثم نسجل أيضا أن البطالة أيضا تأتي من حيث أن هناك غياباً لما يسمى قانون الإطار على المؤسسات، نحن مع المؤسسات في حلّ مشاكلها.

نحن نعلم أن هنالك من المؤسسات ماهو مأزوم ومنتخنق ولو رجعنا إلى ما اتفقنا عليه ووقعناه في فاتح غشت سنة 1996 لوجدنا من بنود هذا التصريح أن على الحكومة أن تنكب من جملة ما تنكب عليه وأن تنكب عليه سريعاً النظر في وضعية المؤسسات المأزومة لإعانتها على استعادة نشاطها بإيجاد الحلول الكفيلة لاستعادة هذا النشاط لم يحدث نرجو أن يحدث إذن باسم الإتحاد العام للشغالين بالمغرب هذه معضلة يجب أن تتظافر جهودنا جميعاً نحوها وحولها، المناضرة أو كذا أو كذا هي أمور طيبة وجميلة ولكنها لاتكفي مالم تكن هنالك سياسة واضحة محدّدة بالزمان والوسائل والعمل.

يجب أن نتخذ الإجراءات العملية، يجب أن نحدد ما نريد لهذه البلاد في هذه النقطة بالضبط لأنها هي ثالثة الأهداف كما يقولون ونتمنى لهذه الحكومة ألا تكون بين قوسين واضع الكلمة بين قوسين قالوا كلاما وقلنا آخر، نتمنى أن هذه الحكومة التي نحن معها لأننا نريدها أن تنجح، ولكننا نحن في الشارع نستمع إلى الأسر وإلى أرباب الأسر ماذا يقولون في الموضوع وفي غيره.

نحن نريد لهذه الحكومة أن تنجح ولكن عليها أن تأخذ شجاعتها وأن تأخذ يعني بإرادتها وأن تعمل مايجب أن يعمل في هذا الميدان، على الأقل في مرحلة أولى بإيقاف نزيف التسريح على الأقل في هذه المرحلة الأولى بإعادة النشاط والحياة إلى المؤسسات التي أغلقت بمفعول اتفاقيات الصيد البحري 60 أو 70 أو 80% ديال المؤسسات ديال التصبير ديال السمك اللي، كتشغل المئات الآلاف ديال الناس راها مأزومة في أسفي وفي غير أسفي، وهذي مشاكل. شكراً ونتمنى إن شاء الله الرحمن الرحيم أن نلتقي في هذه المناظرة ونحن خارجون جميعاً بخطة عملية مرقومة والسلام عليكم.

• **السيد رئيس الجلسة** :

شكراً السيد المستشار.

الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم محمد الفاضلي من فريق الحركة الوطنية.

• **المستشار السيد محمد الفاضلي** :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أختي إخواني الوزراء المحترمين،

بدورنا نشكر الإخوة المستشارين واضعي السؤال لأتناول الكلمة في إطاره باسم فريق الحركة الوطنية في قضية وطنية ثانية، تعد وتعتبر من الأسبقيات الوطنية كما صنفها صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله، إن موضوع التشغيل إذا جمعنا كلّ ما قيل فيه وما كتب عنه سنهيأ مئات من المجلدات في هذا الموضوع، وموضوع التشغيل مرتبط أساساً بالاستثمارات سواء استثمارات الدولة أو الاستثمارات التي تتعلق بالقطاع الخاص، وقضية التشغيل لها علاقة أيضاً بالسياسة المالية وقوانين الاستثمار وقوانين المالية وعلاقة بالمؤسسات البنكية، والمؤسسات البنكية لها جزء من المسؤولية في هذا الباب لتحفيز المستثمرين ومساعدتهم من الناحية

التقنية والتمويلية والدليل على ذلك بأنها بصدد جمع الأموال سواء من المغاربة المقيمين بالخارج أو جمع الأموال من الخواص بدون أن تضع هذه الأبناك هذه المؤسسات البنكية خطة للاستثمار وتمويل المشاريع الاستثمارية والدليل وهو أن الأقاليم الشمالية والجنوبية التي لها مبالغ ضخمة جداً في المؤسسات المالية البنكية المركزية وحينما يتقدم المستثمر بملف استثمار تخلق له كل العراقيل لكي لايستثمر فالمسؤولية هنا مشتركة مابين المؤسسات المالية البنكية ومابين الدولة والقطاع الخاص والغرف التجارية والغرف الفلاحية والجماعات المحلية والمسؤولين على السواء.

فكذلك المجالس الجهوية مستقبلا يجب أن تتحمل مسؤوليتها في ميدان التشغيل لأنها أدرى من غيرها بالحاجيات وأدرى من غيرها بما تتوفر عليها جهاتها من طاقات شابة ومكونة، كذلك التخطيط غياب التخطيط لابد أن نرى هذه المشاكل وبما أننا بصدد التخطيط نتمنى أن يحظى هذا التخطيط بأن يهتم بجانب التشغيل وأن يعطي له الأسبقية هذا التخطيط لابد أن يأخذ بعين الإعتبار أراء جميع المهتمين بالتشغيل سواء نقابات أو الغرفة الثانية مجلس المستشارين لأنه أغلب الناس في مجلس المستشارين يهتمون بالتشغيل سواء نقابات أو رجال الأعمال، كذلك السيد الرئيس نحن في فريق الحركة الوطنية نؤمن بأنه يجب علينا أن ننظر إلى مشكل التشغيل بمنظور شمولي يأخذ بعين الإعتبار الشباب الحامل للشهادات والغير الحامل للشهادات لأنه السيد الوزير أثناء حديثه هنا تكلم عن 200 ألف شاب وتكلم عن 35 ألف تتخرج سنوياً ونحن نريد أن نزيد هنا العدد الهائل الذي لم يشملهم التمدرس والذين انقطعوا عن دراستهم لسبب من الأسباب هذا لابد أن نفكر فيهم لأنهم لم يستطيعوا لحدّ الآن أن يكونوا لاجمعيات ولم يستطيعوا لحدّ الآن أن يعبروا عن رأيهم.

فهذا الشباب هذا المجموعة من الشباب المتواجدين في البادية بالخصوص عدد منهم كبير ينتظر من هذه الحكومة أي حكومة التناوب لتفتح لهم مجال للشغل لأن إذ لم يكونوا وإذا لم يتمدرسوا فهذا ليس ذنبهم فالحكومات السابقة لم تقم بواجبها تجاه هذا الشباب لافي التكوين ولافي التمدرس ولافي التشغيل ولافي البحث عن السكن ولافي التطبيب.

إذن المسؤولية لابد أننا نتحملها جميعاً وهذا الشباب طبعاً أصيب بعدة آفات اجتماعية منها الانحراف انحراف هذا الشباب والشابات وخلق متاعب للسلطة وللدرك والمحاكم والسجون، فهذا الشباب المنحرف فرض علينا وعلى ميزانية الدولة مصاريف باهضة ومصاريف لابد من أخذها بعين الإعتبار.

ثانياً : عدم إقبال الشباب على الزواج بسبب عدم توفرهم على دخل وبالتالي عدد كبير من الفتيات والفتيان ذهبوا ضحية عدم الزواج وتجد مع كامل الأسف في كل منزل عدة فتيات وفتيان بدون زواج ونعرف جميعاً نتائج عدم الزواج أي من نتائجه الاتجاه أو اللجوء إلى الفساد ونعرف هذا الفساد ماله من خطورة على المجتمعات.

ثالثاً : البحث عن أية فرصة هذا الشباب إن لم يشغل فيبحث دائماً عن الهروب من وطنه لأية دولة أخرى وفي أي اتجاه وبأي ثمن وظاهرة قوارب الموت والهجرة السرية التي أصبحت وصمة عار على جبين بلادنا لخير دليل على ذلك.

وأريد أخيراً أن أرجع إلى المستثمرين بمختلف أنواعهم ماذا نقدم لهذا المستثمر؟ رغم بعض القوانين التشجيعية المستثمرين لم نحل مشكل المخاطب الوحيد لحدّ الآن والتعقيدات الإدارية المتواجدة لازلنا لم نحل مشكل الأرض، غلاء الأرض ونعلم ما تقدمه عدد كبير من الدول من إغراءات وامتيازات للمستثمرين فيجب أن نكون نحن في المستوى في مستوى هذه الدول لكي نجلب أكبر عدد من المستثمرين سواء الوطنيين أو الأجانب وأعتقد بأننا سيادة الرئيس السادة الوزراء تكلمنا بما فيه الكفاية يجب علينا أن نبدأ على الفور في العمل وفي الإجراءات العملية كل من موقعه بدءاً من رئيس الجماعة والقايد مروراً بالعامل وصولاً إلى الحكومة التشخيص اعيينا به يعني كل شيء كيشخص الأمراض ولكن خصنا العلاج في أقرب وقت ممكن وأعتقد بأن حكومة التناوب مؤهلة أكثر من غيرها للبدء في حل هذه المشاكل. شكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

والآن للسيد المستشار المحترم عبد الله الشرقاوي.

* **المستشار السيد عبد الله الشرقاوي :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين،

باسم الفريق الاشتراكي يشرفني أن أتدخل اليوم أمام مجلس المستشارين لمناقشة موضوع البطالة وأزمة التشغيل، وأود في البداية أن أثير انتباه المجلس إلى أن مناقشتنا هذه تنطلق من دوافع مبدئية لنؤكد على الحق في الشغل للشباب كحق دستوري له أبعاده على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، إنه الأمر الذي لاينبغي أن يكون موضوع مزايدات أو عرضة للتجاهل والمماطلة، إن هذه الظاهرة التي أصبحت تتفاقم سنة بعد سنة تعطل انخراط عدة طاقات في التنمية المنشودة مما يعتبر إهداراً بالإمكانيات المادية والبشرية، ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد على حق الشباب العاطل في التنظيم والتأطير وأن من حقهم ومن حق الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب أن يكون لهم إطار تنظيمي يساهم إلى جانب كل الفاعلين والمهتمين في البحث عن صيغ كفيلة تحد من أزمة الوضع الراهن وإنما وقع يوم الإثنين 26 أكتوبر وما تعرضوا لاينبغي تكراره بأي شكل من الأشكال، كما نطالب بضرورة توقيف كل المتابعات القضائية المتخذة في حق بعض الشباب العاطل من أجل الشغل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت والإخوة المستشارين،

إن الأسئلة من قبيل ماهي أسباب معضلة التشغيل ومن هو المسؤول عن الأوضاع الحالية وهل هناك من حلول؟ أسئلة وإن كانت مشروعة وجديرة بالطرح لن تقدم للعاطلين ما يسدّ رمقهم كما أن تقاذف المسؤولية وإن كان لسياسات الحكومات المتعاقبة ضلع في هذه المأساة الاجتماعية لن يساهم في التخفيف من حدة الوضع، إن قضية التشغيل تأخذ اليوم بعداً وطنياً كبيراً إذ كيف يمكن التغلب على تشغيل حوالي 200 ألف شاب عاطل من بينهم دكاترة ومجازون، كيف يمكن مواجهة طلبات الخريجين الجدد؟ والذين يبلغ عددهم ماينا هز 17 ألف مجاز كل سنة؟ كيف يمكن الحدّ من ظاهرة عزوف الأطفال ومغادرتهم للدراسة وهم دون سن الخامسة عشرة والذين يقدر عددهم بـ 215 ألف وهذا ليس بالشيء الهين.

إنها بطالة شكلية تمس مليون ونصف شخص أي ما يمثل 17% من السكان النشيطين حيث هناك 300 ألف طلب شغل سنوياً لايستوعب منها إلا 200 ألف، أما 100 ألف الباقية فيكون مصيرها البطالة، لهذا فإن قضية التشغيل بصفة عامة وتشغيل الخريجين من الجامعات والمعاهد العليا على وجه الخصوص هي قضية تهم الأمة المغربية جمعاء، إنها القضية الأولى بعد قضية وحدتنا الترابية كما قال صاحب الجلالة الحسن الثاني أيده الله، فخطابي 8 يوليوز و20 غشت الأخيرين شكلا بحق برنامج تعبئة وطنية لفائدة تشغيل الشباب العاطل حيث أعلن جلالته عن خلق 25 ألف منصب ابتداء من هذه السنة الشيء الذي بدون شك سيمكن في السنوات الأربع المقبلة من استيعاب 100 ألف عاطل ابتداء من البكالوريا زائد اثنين.

كما تقرر عقد مناظرة وطنية حدد تاريخها أيام 12 و13 و14 بمدينة مراكش في شهر دجنبر تشارك فيها كل من الحكومة والجماعات المحلية والقطاع الخاص وكل الفاعلين داخل المجتمع، إن مشروع قانون رقم 98-13 الذي قدمته الحكومة وصادق عليه البرلمان بتشجيع المقاولات على التكوين والإندماج الشباب العاطل يندرج ضمن نفس السياق لخلق دينامية حقيقية لدى مختلف الفاعلين الإقتصاديين والاجتماعيين كما أن الإجراءات المتعلقة بالعفو الضريبي والإعفاء من الغرامات المتأخرة لفائدة الصندوق الوطني للضمان الجماعي تهدف بدون شك إلى تأهيل المقاولة المغربية التي نتمنى أن ترقى إلى مستوى الآمال المعلقة عليها للمساهمة في عملية التشغيل وبناء مغرب القرن الواحد والعشرين.

إننا نسجل هنا الإهتمام والأولوية التي توليها حكومة التناوب لقضية التشغيل، كما نؤكد على ضرورة تفعيل الحوار مع الشباب وعلى شرح وتفسير القرارات المتخذة لإدماجهم وعلى تشجيعهم لتأسيس تعاونيات ومقاولات خاصة وذلك بفتح أمامهم للاستفادة من

القروض الصغيرة وبشروط تفضيلية وابتكار حلول من شأنها أن تساعد على إدماج البعض منهم في الوظيفة العمومية وخاصة في قطاعي التعليم والصحة الذين لازالا يشكوان من النقص في التأطير كما ننتظر من المناظرة الوطنية أن تسفر عن توصيات مهمة وأن تعمل على تحسيس كل الفاعلين بهذا الموضوع الأولوي، وإلى ذلكم الحين نود أن تطلعونا السيد الوزير على سير تنفيذ برنامج تشغيل الشباب بعد دخول قانون 13-98 حيز التنفيذ، فكثير من الجهات بالمغرب تتساءل وتنتظر نصيبها من هذه التوظيفات الجديدة وماهي كذلك مجمل التدابير والإجراءات المصاحبة للإتصال والإعلام التي تستهدف الشباب من طالبي الشغل وبالتالي ماهي آفاق الحوار مع مختلف ممثلي الطبقات الشغيلة ومع ممثلي الشباب العاطل.

شكراً لكم على حسن إصغائكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

الآن الكلمة للسيد المستشار المحترم محمد أوشطو من فريق التجديد والتقدم الديمقراطي فليتفضل.

* **المستشار السيد محمد أوشطو :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

لعل أخطر مشكلة تواجهها بلادنا في المرحلة الراهنة هي مشكلة التشغيل فالأرقام الرسمية تشير إلى التطور السريع والمقلق للبطالة وخاصة بطالة الشباب والأطر، وهكذا فحسب الإحصائيات فإن شابا من بين ثلاثة يعاني من البطالة وأكثر من 70% من العاطلين متعلمون، ويأتي هذا التطور كنتيجة لضعف السياسات الاجتماعية المتبعة إلى حدّ الآن في هذا الميدان، كما أن الأمر مرتبط كذلك بعدم الملاءمة بين التأهيلات المطلوبة والتأهيلات المعروضة في سوق الشغل، والذي تجدر الإشارة إليه في هذا المضمار هو أن هذه المعضلة الاجتماعية ليست حديثة العهد وقد زادت حدتها في الثمانينات حين شرع المغرب في تطبيق ما كان يعرف ببرنامج التقويم الهيكلي الذي ركز على التوازنات المالية على حساب التوازنات الاجتماعية لذا اعتبرت حكومة التناوب مباشرة بعد تنصيبها أن قضية التشغيل من أسبقية الأسبقيات، وإذا كان من غير اللائق سياسياً وأخلاقياً تقييم أداء هذه الحكومة ومطالبتها بكشف الحساب عن نتائج عملها خاصة فيما يتعلق بالمستوى الإجتماعي وهي لم تكمل بعد سنتها الأولى فإن ذلك لايمنع أن نسجل بعض التقدم الذي تحقق لافيما يتعلق بالإنجازات أو فيما يتعلق بالنوايا والبرامج المزمع تطبيقها.

فإذا ما تفحصنا برنامج الحكومة يتبين كيف أنه يربط بين وضعية التشغيل ووثيرة الاستثمار والنشاط الاقتصادي بصفة عامة من خلال تفعيل المقتضيات التي تضمنها ميثاق الاستثمار ومن خلال العمل على تخفيض سعر الفائدة على القروض الممنوحة من طرف المؤسسات البنكية، كما تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات المباشرة لإنعاش التشغيل وتحسين إدارة سوق العمل ويتعلق الأمر على الخصوص بتشجيع المقاولين الشباب والاهتمام بدعم التكوين الإندماجي بالمقاولات، كما لاتفوتنا المناسبة لنشير إلى برنامج التكوين التكميلي التعاقدي الذي يقوم على أساس إعطاء تكوين دقيق لبعض فئات طالبي العمل الذي يتم انتقاؤهم على ضوء حاجيات المعبر عنها مسبقاً ومبرم بشأنها عقود أولية للتشغيل وباتجاه تدعيم التشغيل الذاتي تحفيز المبادرة في أوساط الفئات المحتاجة والضعيفة الذخل تم إعداد قانون يتعلق بتشجيع الأنشطة المدرة للدخل والتشغيل من خلال منح قروض صغرى لهذه الفئات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

يلاحظ من خلال ما سبق ذكره أن دور الدولة قد تراجع منذ بداية برنامج التقويم الهيكلي وهو أمر معلوم طالما أن الدولة لم تعد المشغل الأساسي بالنظر إلى الوضعية الإقتصادية الحالية والتي تفرض إكراهات وتحديات تتطلب مواجهة على الدول بتدبير أساليب إدارة اقتصادياتها، والمغرب من البلدان التي سايرت هذا التوجه وهو ما تجسد بالملموس في برنامج الحكومات السابقة من خلال الدعم الذي حظي به القطاع الخاص، وهو التوجه نفسه الذي بدأ أن الحكومة عازمة على المضي فيه لكن بمقاربة جديدة، إن القطاع

الخاص بالرغم من التشجيعات التي استفاد منها لم يرق بعد إلى مستوى الاضطلاع بالأدوار المسندة إليه لافيما يرتبط بتقوية النسيج الإقتصادي الوطني أو فيما يرتبط بالمساهمة في حلّ المعضلات الاجتماعية كالتشغيل ذلك أن قطاعات عريضة ظلت سجيبة مقاربة تقليدية تطغى عليها روح الأنانية وسيادة هاجس الربح السريع على حساب المصلحة الوطنية وعلى حساب القوت اليومي لفئات المأجورين، ورغم الترتيبات السياسية والقانونية التي اتخذت في المدة الأخيرة كالتصريح المشترك لفاتح غشت 1996 وغيرها من الترتيبات التي تروم تأسيس علاقة جديدة قوامها التوافق والشراكة بين أرباب العمل والحكومة والنقابات فإنها لم تتبلور على أرض الواقع ليس فقط بعدم تحمل القطاع الخاص لمسؤوليته تجاه معضلة البطالة بل أيضا بركوبه منطق الاستهتار واللامبالاة ضارباً بذلك عرض الحائط بمقتضيات التصريح المشترك ومدونة الشغل وهو ما يتبين من خلال التسريحات الجماعية للعمال الذي قامت بها بعض الشركات كما هو الأمر بالنسبة لشركة «ستيف تيفيزيون» والإغلاق المتكرر كما هو الشأن بالنسبة لشركة النسيج بفاس وشركة «ماطياجي» بسلا ومطاحن الساحل بالرباط وشركة سيكو بيركان وأخرى بتمارة.

وكل هذه الخروقات تتم بدعاوي وتبريرات مختلفة مما يضع الحقوق المكتسبة في يد الفلاح في مهب الريح، ومع ذلك فإن التنمية واستراتيجية التشغيل لايمكن إلا أن تكون استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي والتصنيع والاندماج الناجع في السوق العالمية ولايمكن أن تنجح إلا إذا تم دعمه بإجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي :

- مراجعة قوانين الاستثمار وتشجيع الاستثمار في المناطق النائية.
- مراجعة النظام الجبائي الحالي لجعله أكثر فعالية.
- إعادة النظر في برامج التكوين وجعلها ملائمة لمتطلبات سوق الشغل.
- تحفيز الموظفين الراغبين في الإحالة على التقاعد المبكر وتشجيعهم على خلق مقاولات خاصة.
- تخليق الإدارة العمومية بتطهيرها من شوائب الفساد ومحاربة لوبيات الانتفاع التي عشعشت في دواليبها وإصلاحها من خلال تبسيط المساطر الإدارية في أفق خلق المخاطب الواحد للمستثمر.
- توفير التجهيزات القاعدية وتطوير البنيات التحتية وجلعها في متناول المستثمر.
- إعادة هيكلة القطاع الخاص على أسس عصرية تراعي التغيرات الكمية والنوعية التي يعرف بها، وبالموازاة مع هذه الإجراءات الآنف ذكرها يتطلب الأمر إتخاذ إجراءات أخرى وذلك بإشاعة ثقافة الديمقراطية والمواطنة والتضامن حتى يتسنى تعبئة جميع الفاعلين من سياسيين واقتصاديين ومجتمع مدني للمساهمة في عملية الإقلاع المنشودة. وشكراً السيد الرئيس.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيد المستشار أحمد بوراوين من جبهة القوى الديمقراطية فليتفضل.

* **المستشار السيد أحمد بوراوين :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

بداية أود الإشارة إلى أهمية الأسئلة المحورية والتي من شأن الإكثار منها تعميق الحوار بين الحكومة والبرلمان وخلق تواصل فعال بينهما، وفيما يخص موضوع سؤال اليوم فإن وضعية التشغيل ببلادنا مقلقة للغاية وهي إحدى مؤشرات تخلف بلادنا في مجال التنمية البشرية، فمعضلة البطالة بصفة عامة وبطالة الشباب خصوصاً بما فيهم حاملي الشهادات قد خلقت نوعاً من القلق في جميع الأوساط مشكلة إحدى المعيقات في وجه مستقبل التنمية الشاملة، وإذا كانت هذه البطالة ناتجة عن عوامل متعددة ومتداخلة فيما بينها فإن حلّها يقتضي تظافر كلّ الجهود وفق برنامج واقعي يتميز بالاستمرارية ويتخذ من التنمية الاقتصادية محوره الأساسي إذ لايمكن تصور حلول شافية لهذه الآفة الاجتماعية بعيداً عن تحقيق

نمو اقتصادي قوي، ومع ذلك فإن الحكومة التي أبدت استعدادها بالفعل في هذا المجال من الضروري أن تعمل على تحقيق تدبير معقلن لسوق الشغل وملاءمته وتكوين احتياجاته مع العمل على إدماج الشباب في الحياة العملية.

وإذا كانت بطالة الشباب حاملي الشهادات قد استرعت الاهتمام بفعل تحركاتهم المشروعة فإن ما ينبغي الإشارة إليه هو بطالة الشباب الذين لايحملون الشهادات والذين يشكلون نسبة مهمة خصوصاً بالعالم القروي لذا فإن التفكير في هذه المعضلة التي تعطل استغلال خزان عطاءات وطاقات بلادنا يجب أن يتسم بالشمولية وبإسهام كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين وذلك عبر إعلان مواجهة البطالة معركة سياسية واقتصادية، إن إنعاش الاستثمار في القطاعات التي من شأنها خلق متنفس للشغل رهين بتوفير محيط عام ملائم تتوفر فيه الجدية وتتبادل فيه الثقة بين أطراف العمليات الإنتاجية وذلك ضماناً للنهوض بمستوى الإنتاج والمردودية.

لذا فإنه من الضروري العمل على تعزيز السلم الإجتماعي عبر إعطاء دفعة قوية للحوار الإجتماعي على أساس مراعاة العملية للمطالب العادلة والمشروعة للشغيلة وذلك تفادياً لمثل ما تعرفه مؤخراً بعض القطاعات الحيوية ببلادنا من اضرابات وبالطبع أن هذا الحوار لن يأخذ مساره المضمون في ظل غياب تقنين ملائم لعالم الشغل وهو ما يستدعي العمل فوريا على إخراج مدونة الشغل للوجود مع تدعيم الاستفادة من حقوق الشغلية وعلى رأسها التغطية الاجتماعية الذي تشهد ببقاء حوالي 6 ملايين ونصف عامل وعاملة خارج هذه التغطية. والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد المستشار المحترم.

وفي الأخير السيد المستشار المحترم السيد عبد القادر أزريع من الفريق الكونفدرالي فليتفضل.

* **المستشار السيد عبد القادر أزريع :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

أختي إخواني المستشارين،

قبل البداية في التدخل لابد من ملاحظة شكلية ولكنها جوهرية، بالفعل أن التشغيل كما جاء في خطاب جلالة الملك هو القضية الوطنية الثانية لكن انطلاقاً من هذه الروح طرح الفريق الكونفدرالي هذا السؤال المحوري، لذلك كنا نتمنى أن يكون الحضور في هذه القاعة على مستوى هذه القضية المطروحة وهذا ما نأسف له، أعود للتدخل يشرفني التدخل باسم الفريق الكونفدرالي في مناقشة موضوع نعتبره من موضوعات الساعة ومن التحديات الكبرى لبلادنا خاصة والحكومة تتهيأ لعقد ندوة وطنية بمراكش حول التشغيل والتي سيترأسها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، إذن طرحنا للسؤال اليوم هو من أجل المساهمة الواعية والمسؤولية كمركزية نقابية بإعطاء رأينا بكل وضوح وصدق وطني في هذه الآفة الخطيرة التي تتهدد بلادنا.

السيد الوزير المحترم،

اسمحوا لنا في البداية أن ننطلق من العناوين الكبرى لتشخيص دقيق قامت به مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لوضعية الشغل والتشغيل ببلادنا انطلاقاً من الظرفية الدولية والوضع الداخلي في مستوياته المتعددة اقتصاديا اجتماعياً وسياسياً حيث تتلخص الظرفية الدولية اليوم في ظاهرة العولمة التي تعني في شكل مبسط وعام فتح الأقطار على بعضها البعض وانخراط اقتصادياتها ومجتمعاتها في تنافس شرس سيتسبب حتماً في أرباح مهولة لفئات قليلة وخسارات كبرى ومستمرة للأغلبية الساحقة كانوا عمالاً أو معطلين.

ويظهر جلياً من خلال التحاليل أن العولمة تسير بالمجتمعات اليوم نحو أزمات مالية واقتصادية خانقة وخطيرة ونحو كوارث بيئية ونزاعات اجتماعية من شأنها أن تزعزع كل التوازنات وأن تتسبب في انهيار القدرة الشرائية للطبقة العاملة وضرب فرص الشغل بمعنى زعزعة أسواق الشغل الوطنية، في هذا الإطار يصبح المغرب من بين البلدان الأكثر عرضة لهذه العواقب بسبب هشاشة نسيجه الاقتصادي وطرف تدبير خيراته وتتجسد هذه الأخطار المحدقة ببلادنا في نظر مركزيتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل فيما يلي :

1 ـ تقلص وثيرة النمو بفعل ثقل المديونية الموروثة عن السياسات اللاشعبية واللاديمقراطية التي طبقتها الحكومات السابقة والقائمة على ليبيرالية متوحشة تفتقد للأساس الاجتماعي وكذا ضعف الاستثمار الداخلي أساساً والخارجي كذلك.

2 ـ توسع الهشاشة في النسيج الاقتصادي الوطني الذي أصبح عاجزاً على مواكبة التحولات ومواجهة التحديات ومنافسة المنتوج الأجنبي داخلياً وخارجياً.

3 ـ انتشار الهشاشة الاجتماعية حيث أصبحت تمس مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفعل ضرب استقرار الشغل والأمثلة على ذلك كثيرة ما يعيشه إيكوز وادزم تادلة، ما تعيشه تكنا في الدار البيضاء ما تعيشه سيكور ببركان أومنيوم الصيد البحري بطانطان شوكوفراما تلتحق بهم بالدار البيضاء المكتب الوطني للشاي والسكر يلتحق بهم كذلك، وبالمناسبة السيد الوزير في رده على السؤال لم يشر إلى لم يجب عن الإغلاق بدون تسريح، وكذلك التسريحات المتتالية التي كتعرفها سوق الشغل الآن بحيث عدنا إحصائيات كتوصل في الدار البيضاء مثلاً التسريحات إلى ألف تسريح في الأسبوع عريضة ثانية تقليص فرص الشغل تعلق الأمر بالقطاع الخاص أو العام أو الشبه العام على سبيل المثال قطاع مربح كالأبناك لايوظف الآن لماذا؟ هذا سؤال مطروح، يجب أن نجد له جميعاً جواب، كيمكن قطاعات غير منتجة عندها مشاكل ولكن قطاع الأبناك ربما حسب بعض الدراسات الأرباح ديال الأرباح المغربية أكثر من ديال المريكان، الضعف الكبير للحماية الاجتماعية والصحية، وهنا لابد من الوقوف عند الوضعية الحالية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي وللتعاضديات، كل هذا السيد الوزير أصبح يهدد التماسك الاجتماعي ببلادنا بأكمله.

إن هذه الوضعية السيد الوزير المحترم تفرض بكل تأكيد مقاربة جديدة تتأسس على مبدأ التغيير الهادف إلى إقرار الديمقراطية الحقة والشاملة لتوفير شروط تنمية مستديمة ويظهر جلياً من خلال ما سبق أن بلادنا اليوم بحاجة إلى ترسيخ التماسك والاستقرار بإعطاء الأولوية للرأسمال البشري عبر العناية والمعالجة لمختلف الملفات الإجتماعية العالقة وعلى رأس هذه الملفات اللي طارحها مركزيتنا منذ سنوات في إطار الآليات ديال التصريح المشترك لابد من إيجاد الحلّ ليها، وكذلك ملف التشغيل والشغل الذي يجب أن تتأسس معالجته على توجهين أساسيين هما :

أ ـ العمل على سن سياسة تشغيل تضامن واسع لأنه في الكثير من الأحيان كيجوبنا البعض بأنه كتدار بعض التشغيلات في الجماعات المحلية والقروية وفي بعض المؤسسات الأخرى العمومية في شكل تضامني، نعم حتى الأوروبيين الآن باش ادخلوا لمواجهة مشكل البطالة وآخر وثيقة صادرة عن أهم المركزيات الأوروبية من بين قراراتها التشغيل التضامني لأن هذي وضعية كارثية، لما جاء الزلزال في أكادير كل المغاربة تضامنوا معه لأنها كارثة والكارثة على كل حال تقتضي حلول مستعجلة وجريئة واستثنائية :

ـ إعادة في التكوين والتأهيل من أجل تنمية الشغل لفائدة الشباب.

ـ مراجعة وإعادة تنظيم التقاعد وأوقات ومدد الشغل.

ـ تعزيز الضمانات الإجتماعية للمأجورين بدعم وتفعيل آلية الحوار والتفاوض الجماعي.

ب ـ تعزيز الحقوق الإجتماعية بربطها بحقوق المواطنة وذلك بإصلاح أنظمة التقاعد ودمقرطة العلاقات المهنية بدءاً من المقاولة وإعطاء ديناميكية جديدة للحماية الإجتماعية وضمان استمرار الخدمة العمومية التعليم والصحة من أجل حماية تكافؤ الفرص وتجنب اللاتكافؤ الإجتماعي، كل هذا السيد الوزير المحترم سيؤدي في رأينا كمركزية مناضلة ومسؤولة إلى إقرار تنمية مستديمة وإعطاء قيمة ومضمون جديد للعمل وخلق أنشطة من شأنها توفير مناصب الشغل جديدة ذات فعالية ومردودية.

ختاماً السيد الوزير إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر اليوم الرأسمال البشري محور التنمية وأساسها لذلك لابد من أن نعطي لهذه الثروة الوطنية التي نسميها للأسف اليوم بالمعطلين أن نتعامل معها بعقلية جديدة من أجل أن نحوّلها إلى قوة دفع لمشروع التغيير الذي يطمح إليه كل المغاربة، كل هذا يحتاج إلى قرار سياسي شجاع تتخذه الحكومة ليترجم التصريح الحكومي

وكلها تضمنته تصريحات الوزراء المتكررة في هذا المجال إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ في أسرع وقت ممكن والسلام عليكم وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الآن فقد انتهينا من السؤال... التعقيب، تفضل.

* السيد وزير التشغيل :

شكراً سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

بطبيعة الحال أنا جد سعيد وفخور بالمناقشة اللي كانت اليوم حول هذا الموضوع، وربما السادة المستشارين اللي طرحوا وجهة نظرهم على اختلافها إخصهم إكونوا على يقين بأن الأراء المعبر عنها كلها أنا تنحترمها وتنعطيها حقها، بعض من هذه الأراء وهذا التدخلات على صواب، لكن بعضها ربما تيخصوا تصويب وتدقيق وتصحيح، غادي نبدا، في الحقيقة طرحتوا ثلاثة ديال الأنواع ديال المواضيع :

الموضوع الأول اللي طرحتوا هو قضية التشغيل.

الموضوع الثاني هو حول الحوار الإجتماعي والمنازعات القائمة الآن في واحد المؤسسات ديال الإنتاج.

والموضوع الثالث هو مسألة التغطية الإجتماعية والإحتياط الإجتماعي.

بالنسبة للتشغيل تقال بأنه التشغيل، البطالة تفاقمت في الأونة الأخيرة وهذا غير صحيح، تقال بأن القطاع العمومي تراجع على التزاماته أوعلى الدور أو على النسبة اللي تيشارك فيها في خلق مناصب الشغل، هذا غير صحيح، آخر تحقيق اللي تعمل حول التشغيل، في الوسط الحضري ديال ثلاثة أشهر الثالثة الأخيرة من سنة 1998 تيعطينا بأن نسبة التشغيل ارتفعت بنقطة واحدة انتقلت من 41% إلى 42% بأن نسبة التشغيل ديال الشباب الحامل للشهادات ارتفع بنقطة واحدة، ثالثاً وهذا الشيء في ثَلْثْ أشهر الثالثة ديال السنة عندها واحد الخصوصية كبيرة وهي أنها ثَلْثْ أشهر ديال الصيف اللي تيكون فيها التشغيل تقريباً ماشي مستقر ولكن تتراجع فيه نسبة التشغيل نظراً أن المعامل ماكتوظفش شاي في شهر Juillet باش تخرج الواحد في عطلة في شهر ديال غشت كيكون التوظيف أو التشغيل حتى لشهر سبتمبر أكتوبر.

تنقولوا بأنه نظراً أن السنة مازال ما كملت واش مانتكلموش شاي على شحال وصلنا للنسبة ديال البطالة في المغرب، واش تقدمت أو تأخرت، أضعف ماسيكون هو استقرار في النسبة لأول مرة منذ خمس سنوات هو استقرار في نسبة البطالة، أضعف ما سيكون إن لم يكن هناك تحسن، بطبيعة الحال في الحياة الإقتصادية والإجتماعية العامة كتقفل مصانع وكتفتح مصانع أنا يمكن لي نعطيكم احصائيات اللي هي رسمية ديال شحال من مصنع كيتحل وشحال من مصنع كيتسد سنوياً.

ولكن بصفة عامة الحصيلة يمكن أقولها لكم إلى حدود حتى هي شهر ديال سبتمبر الحصيلة إيجابية ماشي سلبية، نقولكم أنه مثلاً احنا لما وصلنا لهذا الحكومة أقل مايمكن أن نكون قد حافظنا عليه من مناصب الشغل بفض المنازعات اللي كانت مستعصية لمدة شهور، أنا شخصيا هذا العبد الضعيف ساهم بالوساطة وبتوفيق مابين أرباب العمل والأطراف المتنازعة ساهمنا في إنقاذ مالايقل عن 10 آلالاف منصب شغل مابين مارس و Juillet، 5000 منها على الأقل في المنطقة الشمالية تنعملوا مجهودنا، تنحاولوا.

الدولة لحدّ الآن وانتما عارفينها ما كاينش شي عامل ديال شي إقليم اللي مابين مارس ودبا اللي أعطى رخصة بإقفال مصنع أو بإقفال معمل، لكن خصنا نعرفوا بأنه وخا ما تكونش الرخصة إدارية ممنوحة راه الشروط فين كتدور المنازعة الإجتماعية واحد الشروط اللي هي من واحد النوع خاص، مثلاً لما كيوقع اعتصام داخل المعمل رب المعمل تيمشي تيسَدْ ويمشي في حالوا أش كيوقع عند من كيمشيوا، تيجيوا لعندي أنا واخا ماشي أن المشغل، أش تنعملوا احنا تنعملوا واحد النوع ديال الوساطة ديال المصالحة ونأخذوا بيد هذا ونسمعوا لهذا ونحاولوا نعاونوا على أننا نحلوا شي شوي ونخففوا من الوضعية ديال هذا الأزمات اللي كتنوض هناي وهنايَ، بطبيعة الحال إلا بغينا نحدّوا من هذا الشيء كاين القانون غادي نطبقوا القانون غادي نحرصوا على تطبيق القانون ولكن راه

في واحد العدد ديال الأمثلة واحد العدد ديال الحالات تيبان كذلك بأنه بقدر ما مثلاً أرباب العمل ربما أحياناً ما تيطبقوش القانون بقدر ما في الطرف الآخر ما كاينش معرفة جيدة بممارسة الحق القانوني كنگولوها، وعدد ديال الناس اللي هما ربما عن حسن نية تيكونوا حتى ما وتيدخلوا في منازعات داخل المعمل وحتى توقع المنازعة عاد تيهزوا هذيك المنازعة وتيمشيوا للنقابة كتولي النقابة كتاخذ كتورث واحد الملف اللي هي أحياناً ما عندها حتى دور فيه.

لا لا... أنا ما كنتكلم على حدّ، ولكن حالات موجودة اللي مهم هو أنه ذكّر أسي أزريع قال التشغيل التضامني، أييه نعم للتشغيل التضامني، التشغيل التضامني أنا مَذَابِيٌّ أكون هذا هو التوجه اللي غادي نمشيو فيه، ولكن عرفتوا أش كيعني في أوروبا اللي ذكرتوها كمثال تيعني تقاسم فرص الشغل الموجودة تيعني أنه التخفيض من الأجور في عدد من الحالات حماية لمناصب الشغل، هو هذا التشغيل التضامني اللي وقع في عدد دالمؤسسات لأنه التكاليف الاجتماعية راها صعيبة وأما غادي تقبلوا أننا تنقصوا من التكاليف.

أسيدي اللي قدرنا احنا نوصلوا لهذا المناقشة ما فيها اباس انديروها ها الندوة ماجيا ونتعرضوا للمواضيع بهذا الطريقة هذي احنا اللي تيهمنا وهو أنه الهدف ديال التشغيل أوراني گلتها فيه جوج ديال الحاجات فيه أولاً خلق مناصب جديدة وثانياً حماية المناصب الحالية ولكن حمايتها ماشي معناها أننا غادي نوصلوا واحد النهار أنه حتى شي واحد ما تتصورش غادي تكون عندنا المدينة الفاضلة، ماكايناش ذاك المجتمع ديال الصراع مابين مصالح وفي فئات اجتماعية مختلفة وياك هاذ الشي كنأمنوا به كاين معناه على أنه لابد في هذا المجتمع اللي ماهواش مجتمع المدينة الفاضلة غادي يكون فيه واحد العدد ديال الناس معرضين إلى أخطار الإقصاء أما بحكم ضعف الإنتاجية في داخل المؤسسات الإنتاجية وأما بحكم ضعف التكوين وضعف الكفاءة المهنية، الدور ديالنا أحنا يعني أحنا طبعاً كحكومة ولكن كذلك ديال الأطراف الإنتاج هي أنها تساعد الناس اللي هما أكثر تعرض إلى هذا الخطر ديال الضياع فرص الشغل تساعدهم على حماية فرصة الشغل ديالهم، كيف؟

بطبيعة الحال احنا مثلاً دخلنا في برنامج أول من هو معني في داخل المؤسسات الإنتاجية هما الفئات العاملة اللي الآن تعد في الأصناف الأولية، ماشي غير ما عندهاشاي الكفاءة، ولكن ما كتعرف لاتقرا ولا تكتب ولاتحسب، هذوا أحنا عاملين لهم واحد برنامج ومرقم وبالميزانية ديالوا اللي وضعها الدولة، ومستعدين مع أي مؤسسة ومع أي... درنا الاتفاقية مع الكونفدرالية العامة ديال المقاولات، عندنا الإتفاقية مع واحد العدد ديال القطاعات آخرين باش يكون البرنامج إن شاء الله اللي هو ديال 50% من اليد العاملة اللي هي في حالة الأمية أنها تحظى بواحد البرنامج الخاص ديال الخروج من حالة الأمية.

هذا طريق من الطرق حماية مناصب الشغل وفرص الشغل، وهذه الحماية اللي غادي ندير احنا إن شاء الله وغادي يبان هذا الشي هذا منين غادي نمشيو للندوة ماخصناشاي نعلن على النتائج ديالها أو على المقترحات اللي فيها، كاين عندنا مقترحات في مجال حماية مناصب الشغل وفي مجال مصاحبة اليد العاملة التي هي يمكن أن تهدد بفقدان مناصب شغلها، هذا الشي راه كان شاي من قبل اللي كان كيعتبر بأن كانت شي حاجة كانت من قبل، تفكيرنا في هذا المجال هو تفكير جديد في مجال الاحتياط الإجتماعي بطبيعة الحال احنا وراكم عرفتيوها النهار اللي بدينا الحوار الإجتماعي من أول الأشياء اللي جبدنا وهو النقاش المعمق حول أي نموذج للحماية الإجتماعية نريد لها البلد، ماشي فقط بالنسبة للموجودين حالياً ولكن بالنظر إلى ما يعيشه المغرب من تحولات اجتماعية مهمة وهو أن المؤسسات اللي عندنا حاليا والأنظمة اللي عندنا حالياً ديال الاحتياط الاجتماعي هذه المؤسسات وهذه الأنظمة كونوا على يقين بأنه إيلاما تصلحت شاي وإيلاما تعاود شاي فيها النظر رأساً على عقب بطريقة استراتيجية...

إيلا ما رجعنا شاي الأنظمة ديالنا والمؤسسات ديالها كونوا على يقين بأنه بنفسها من ناحية التوازن المالي، نظراً لخصوصيات التحولات الاجتماعية اللي واقعة أنها غادي تكون في واحد أزمة اللي هي خطيرة. لذلك غادي يمكن لي نقول لكم مثلاً غير اليوم في الصباح كان عندنا اجتماع ديال الفيديرالية ديال التعاضديات ديال القطاع العام كلها، اجتمعنا معهم باش ننظر في تحويل النظام

التعاضدي، توسيع الخدمات ديالوا وكذلك إعادة النظر في طرق تسييره، احنا كنشتغل كذلك مع مؤسسات ديال التقاعد أي موسسات الاحتياط الإجتماعي باش نرتب الأوضاع القانونية والتنظيمية ديال الإحتياط الإجتماعي بالشكل اللي كيجعل على أنه ماكاين شاي واحد النوع ديال التضارب مابين هذا النظام وذاك، كنشتغل كذلك في الأنظمة ديال الضمان الإجتماعي على أساس أن بعض الفئات اللي عندها خصوصيات واللي مايمكن لها شاي أنها تنخرط في شروط الإنخراط ديال الأجراء الصناعيين أنها تكون عندها أنظمة اللي هي أنظمة خاصة مثلاً مع الصناعة التقليدية، يمكن لي نعد لكم عدد ديال الجوانب بما فيها مثلاً الآن احنا دخلنا في واحد الفترة اللي إجرائية مابين الوزارة ووزارة الصحة حول تعميم التغطية الصحية، هذه التوجهات هي اللي كتبين الآن هو أننا بالنسبة سواء قضايا التشغيل أو القضايا الإجتماعية احنا مرحباً بجميع الاقتراحات ومرحبا بجميع الأفكار وغادي نكون إن شاء الله على موعد بالنسبة للندوة ديال التشغيل أننا احنا غادي نعلن على البرامج ديالنا ديال سنتين واللي هي برامج إجرائية وعملية ومرحباً بجميع الاقتراحات اللي يمكن لها تجي من هذه الجهة أو تلك. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

والآن... نقطة نظام.

* **المستشار السيد عبد السلام بروال :**

السيد الرئيس،

مابغيناشاي نقاطع السيد الوزير المحترم، ولكن نسجل احتجاجنا على عدم تطبيق مقتضيات الواردة في مادة... آه في المواد 95-94-293 و96 من النظام الداخلي، وبالتالي - السيد الرئيس - هذه أول جلسة تهم الأسئلة التي تعقبها مناقشة، فذكرتم - السيد الرئيس - سابقاً بأن صاحب السؤال له 5 دقائق، الحكومة لها 10 دقائق، ثم تفتح المناقشة 5 دقائق لكل واحد، لكن مع الأسف الشديد - السيد الرئيس - اللي هو مسطر في الوثيقة التي وزعت على السادة المستشارين لم يحترم وبالتالي نتساءل عن مصير هذا النوع من الأسئلة مسبقاً، وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

سجل، الآن نقطة نظام، الله يخليكم نقط نظام في الأول، تفضل.

* **السيد المستشار :**

شكراً السيد الرئيس،

أعتقد بأنه جمع الأسئلة المتعلقة بالمناقشة أو الأسئلة المحورية أو الأسئلة الآنية سيستحال علينا مستقبلا، لذا أرجو باسم فريق الحركة الوطنية أن نقتصر مستقبلا على إدراج إما سؤال محور تعقبه مناقشة مع الأسئلة العادية أو أسئلة آنية مع الأسئلة العادية. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الآن ننتقل إلى الأسئلة العادية وهنا أمامي طلب من السيد وزير التجهيز أظن، وزير التجهيزات الهيدروفلاحية التي طلب السيد وزير الفلاحة تأجيل هذا السؤال إلى الجلسة المقبلة إن شاء الله، طبقاً للمادة 300 من النظام الداخلي، وسننتقل إلى السؤال الموالي ويتعلق بسؤال توقيع محاضر الشرطة القضائية للمستشارين المحترمين السيدين بوشعيب الهلالي وعبد الجبار بوملحة. فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لإلقاء سؤاله.

* **السيد المستشار :**

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين المحترمين،

الأخت المحترمة المستشارة،

السادة الوزراء المحترمين،

في هذا الإطار ديال السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل، يمكن القول على أن وزارة العدل قطعت أشواطاً لابأس بها في الإصلاح والمراقبة مع ظهور حقوق الإنسان، ولكن في هذا القطاع لازال يحتاج إلى إصلاحات أخرى ومراقبات في المستقبل، وأريد أن أوضح هذا في الثغرات البعض... بعض الثغرات التي سكت عليها القانون في هذا المجال وبالأخص في الضمانات التي يجب أن

تعطى للمواطنين عند تصريحاتهم وفي الإمضاءات ديال المحاضر ديال الشرطة القضائية أو كيفما كانت هاته الشرطة، لأن المحاضر، محاضر الشرطة القضائية هي متنوعة لأن المستفيذين أو المواطنين الذين يصرحون في هاته المحاضر تكون مراراً في الحاضرة وفي القرى، ولكن بالأخص في البوادي والمناطق القروية النائية، والكل يعلم على أن هاته المحاضر في المناطق القروية تكون في غالب الأحيان من مواطنين أميين أو الذين لامعرفة لهم، وفي هذا الموضوع أريد أن أنبه السيد الوزير المحترم، وزير العدل على أن الفئة الضعيفة والتي لا تصيب من يدافع عنها يكون في هذا الإطار السؤال التالي : ماهي الضمانات التي يمكن توفيرها للمواطنين في هذا الإطار؟ وهل ستتم إعادة النظر في التشريع الذي يضمن للمواطنين فيما يخص هذا الموضوع؟ وشكراً بعجالة.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

* **السيد عمر عزيمان وزير العدل :**

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار على هذا السؤال وأجيب يعني أقدم جوابي في عجالة، المشكل المطروح متعلق بكيفية مباشرة الضمانات، أعتقد أنه يمكن يعني نتطرق إلى هذا المشكل من الجانب القانوني ومن الجانب العملي، من الجانب القانوني يمكن لي أن أؤكد بأنه قانون المسطرة الجنائية الجاري به العمل حالياً يشمل على مجموعة من الضمانات، هذه الضمانات كاين اللي هي ضمانات شكلية، كنعرف كلنا وهذا منصوص عليه في القانون بأنه ضباط الشرطة القضائية ملزمين بمجموعة من الشكليات أو ملزمين بالقيام بمجموعة من الشكليات عند تحرير المحاضر .

ومن ضمن هذه الشكايات أنهم هم يوقعوا المحاضر وأنهم يحصلوا على التوقيع ديال المعني بالبحث، ولكن في نفس الوقت كنعرف بأنه القانون يعطي الحق للمعني بالبحث باش يطلع على المحضر أو باش يتقرى له هذاك المحضر، والقانون كذلك يعطي الحق للمعني بالبحث بأنه يرفض التوقيع على هذاك المحضر في حالة ما إذا كانت فيه معطيات اللي هو ما متفق شاي عليها، شريطة أن تكون إشارة في المحضر لرفضه، فمن ناحية الضمانات القانون يعني موفر هذه الضمانات، هذه الشيء منصوص عليه في الفصول 69 و71 من قانون المسطرة الجنائية، كاين ما أهم من هذا الشيء هي الضمانات الجوهرية، أقصد بالضمانات الجوهرية أنه على أي حال في ميدان الجنايات المحاضر تعتبر مجرد بيانات، وبالتالي يمكن للإنسان أمام المحكمة يثبت عكس ما جاء في المحاضر، وكذلك في ميدان الجنح والمخالفات فالحجية ديال المحاضر هي نسبية ويمكن للإنسان إذا استطاع أنه يثبت العكس، يثبت العكس، فمن الناحية الشكلية ومن الناحية الجوهرية موجودين الضمانات، يبقى وأعتقد أنه هو انشغال السيد المستشار يبقى الجانب العملي، الجانب العملي هو مرتبط في نظرنا أساساً بالمراقبة ديال النيابة العامة على العمل ديال الضابطة القضائية هذا موضوع منشغلين به احنا منذ أسابيع وكان لقاء في نهاية الأسبوع الماضي اللي جمع جميع المسؤولين عن النيابات العامة في المملكة كلها، كان الموضوع هو تفعيل المؤسسات النيابية العامة للإصلاح القضائي، مشكل لمراقبة الشرطة القضائية طرح عدة مرات، نحن ندرس هذا المشكل هذا، باقي ستكون لقاءات في هذا الموضوع، ومن هذه الناحية هذه سيمكن أن يتم تفعيل الضمانات اللي هي موجودة من الناحية القانونية. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

السيد المستشار.

* **السيد المستشار :**

شكراً للسيد الوزير على جوابه، ونحن متفائلين دائماً بالتوجهات ديال السيد الوزير وبالضمانات التي يعطيها وهذا أمر وطني. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً.

كما قلت سابقاً هناك سؤال مطروح من طرف السيد المستشار المحترم محمد الزعيم الخاص بالقطاع الفلاحي وطبقاً للمادة 300 من النظام الداخلي فسيؤجل هذا السؤال إلى الجلسة المقبلة إن شاء الله.

والآن ننتقل إلى قطاع التجهيز بسؤال حول الماء الصالح للشرب بإقليم آسا ـ الزاك، للمستشار المحترم السيد التامك امبارك، هذا سؤال المطروح الأول على وزير التجهيز يعني كل ما عندي ما نخبع بكل دقيقة أو 2 دقائق أتوصل بورقة لهذا راه الأمور شوية صعيبة باش يمكن للإنسان يضبط بحيث كان وزير العدل قدم العذر فإذا به توجد من جديد في القبة، فغيرنا البرنامج وفي كل هذا أمر كيرجع للحكومة، أما المجلس راه قائم بعمله، الآن وزير التجهيز... وزارة التجهيز سؤال من سيجيب على وزارة التجهيز.

تفضل آ السي...

* السيد المستشار :

غير باسم فرق المعارضة لابد أن نقدم احتجاجنا واحتجاج صارم فيما يخص هذا النوع من المعاملة اللي كنشوفها مابين بعض أعضاء الحكومة وبعض مجلس المستشارين، السيد وزير التجهيز وعدد من الوزراء كانوا معنا بواحد قسمين أوربع ساعة هذه كانوا، إذن كان حتى القانون الداخلي في الواقع ما كينص شاي، لم ينص أبداً على أنه يقعد وزير محترم حتى لواحد الوقيتا ويخرج يهز شكارتوا ويخلي السادة النواب الي كيتسناو باش الأجوبة على الأسئلة اللي هي مطروحة. ثم كذلك من الأليق كان من الأليق وكان من إعطاء قيمة لهذا المجلس ديالنا المجلس الموقر، مجلس المستشارين على أنه أقل ما يمكن أن يقوم به السيد الوزير هو أنه يقدم اعتذار للرئاسة، أنه واحد وريقة مع الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان أن يعتذر لظروف خاصة، يعتذر لهذا المجلس عن طريق اعتذار ديالوا للرئاسة، أما نبقى حتى لآخر اللحظة ويتنادى على وزير التجهيز و ما كاين شاي، هذا في الواقع هذا كنظن على أنه واحد العمل اللي ما خصوشاي يكون مع هذا المجلس ديالنا. وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

السيد الوزير.

* السيد الوزير :

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أنا أنوب على السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع المجلس، ولهذا، بالنسبة للسيد وزير التجهيز جاء في الثالثة والربع وبقي حتى 5 ونصف وسفيط واحد الوريقة وتيقول بأنه عنده واحد العذر اللي لابد خصو يلتحق بالوزارة، ولهذا قدم العذر قال بأنه بلا مايمكن شاي يجاوب قبل 5 والنصف خصو لابد يمشي لهذاك الإجتماعي، ولهذا بالنسبة للسيد وزير التجهيز اللي تتطلب من الرئاسة ومن المجلس الموقر وهو يؤجله إلى الإجتماع المقبل هذيك الأجوبة والسيد الوزير راه هو مستعد باش يجي يجاوب عليها، وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

أمامي عذر واحد خاص بوزارة التجهيز وهو سؤال واحد فقط.

هذا، فيما يخص سؤال واحد، ما كنتكلم شاي لأن عدة أسئلة، احنا نسجل أنه وزير التجهيز غير.... نعم، السيد الوزير ....

إذن كتقدم العذر ديالوا حالياً، كتسجله. هناك 4 أسئلة الوزير.... هناك 4 أسئلة.

وزارة التربية الوطنية هذا وزارة التربية الوطنية قدم العذر. إذن فيما يتعلق ب السؤالين لوزير التربية الوطنية سيؤجلان طبقاً للمادة 300 من النظام الداخلي، وزير التعليم العالي لم يكن هناك عذر.

وزارة الصحة موجودة.

إذن سننتقل إلى .....

ـ يسجل هذا كله في المحضر ـ الآن ننتقل إلى .....

نقطة نظام، تفضل آ السي.

* السيد المستشار :

باسم الفريق الاستقلالي كنبغي نصحح الخطأ ديال السيد الرئيس، بالنسبة لوزارة الفلاحة هي اللي كانت..... وزير الفلاحة هو اللي طلب الإعتذار على ذيك السؤال ديال التجهيزات الهيدروفلاحية، وبالنسبة لوزير التجهيز راه قدم العذر ديالوا على الأسئلة كتاباً.

* السيد رئيس الجلسة :

واش كتكلم باسم الحكومة، أنكم فريق أو كتمثلو فريق، أما هنا كاين كاين حكومة وكاين 2 وزراء في الحكومة، فلهذا..... سننتقل إلى..

نقطة نظام، سنبقى في نقط نظام.

* المستشارة السيد فاطمة السويسي :

الله يجازيكم بخير كنلتمس من الرئاسة بمجرد ما... حفاظاً على قيمة الوقت ديال الإنسان لما تتوصل الرئاسة تتوصل بواحد الاعتذار ديال الوزير يخبر به في ذيك الساعة باش حتى إذا كان المعني بالأمر بالسؤال مثلاً عنده شي مشاكل ألح من بقائه هنا يمشي يقضيها، لأن الوقت راه كيحاصر الإنسان، والمشاكل كثيرة والمهام كثيرة. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

نقطة نظام السيد القباج، كذلك.

* المستشار السيد عبد الإله القباج :

السيد الرئيس المحترم،

عشنا بعض اللحظات من التدبدب فيما يخص الغياب والاعتذار وعدم الغياب، وكنشوف أن القاعة فرغت باسم رئيس فريق التجمع الأحرار ألتمس من الرئاسة إذا كان من الأمكن لأن مازال الأسئلة كثيرة، إذا كان مم كن نرفع الجلسة ونؤجل ماتبقى إلى الثلاثاء المقبل بحول الله.

* السيد رئيس الجلسة :

أظن لاداعي مادام الوزراء المعنيين بالأسئلة موجودين فإذا سمحتم سننتقل إلى قطاع الصحة. السؤال هو الآتي ظاهرة بيع الأدوية من طرف الصيدليات بدون وصفة طبية للمستشارين المحترمين السيدين محمد الفاضلي وأحمد الجوهري. فليتفضل أحد المستشارين المحترمين لإلقاء سؤاله.

* المستشار السيد :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

سؤالي يتعلق بالأدوية التي تباع هنا وهناك بالصيدليات ومخازن الأدوية أي «ليديبو»، بدون وصفات الأطباء، الشيء الذي يسبب أضراراً كثيرة في صحة المواطنين، وإن الصيادلة المحترمين ومساعديهم يقومون بهذا العمل ربما تحت ضغط الحاجة وخصوصاً لضغوط الزبناء أو المرضى وكذا المواطنين الذين يلجؤون إليهم لشراء الأدوية، ربما لايملكون لامبلغ الطبيب المبلغ الذي سيؤدي إلى الطبيب، فنظراً لضعف قوتهم الشرائية والتي لاتسمح لهم بذلك، ويقومون بهذا العمل مضطرين، والعمل الذي يقومون به إما بوعي أو دون وعي من نتائج التي سوف تنتج عن تناول الأدوية بدون وصفات طبية وبدون تشخيص، وهذا يضر بالتأكيد بصحة أبنائهم وصحتهم ويضر بالتالي بسمعة بلادنا، لأنه كثير من الدول تجاوزوا هذه الظاهرة وأصبحوا ضابطين لمرضاهم وأمراضهم وعدد كبير من الصناديق تتحمل مصاريف التشخيص ومصاريف الدواء، لذا، السيد الوزير أسألكم عن ماهي الإجراءات التي تنوي وزارتكم اتخاذها للحد أو للنقص على الأقل من هذه الظاهرة التي كما قلت تم تجاوزها في عدد كبير من الدول.

ولنا اليقين بأن وطنيتكم وتضحياتكم الصادقين ستنهضون بهذا القطاع الأساسي الهام الذي هو في الواقع صورة لأي مجتمع، الوضع الصحي هو صورة حقيقية لكل مجتمع. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد عبد الواحد الفاسي وزير الصحة :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة والسادة المستشارين،

في الحقيقة أشكر السيد المستشار المحترم على سؤاله المهم جداً، ولكن لابد أن أذكر أنه في المغرب هناك أدوية التي لاتسلم إلى المريض إلا عن طريق بعد الوصفة الطبية وهناك أدوية التي تسلم بدون وصفة طبية وهي أغلبية الأدوية، بطبيعة الحال هذا لايعني أنه هذه الأدوية التي تسلم عند... لازم بوصفة طبية كيخصها تلمس بلاوصفة بطبيعة الحال كيوقع هذا الشيء، كاين بعض التجاوزات في بعض الحالات ولكن ما كنعتقدشاي بأنه مهمة جداً لأن العواقب

ديال هذا العمل من طرف الصيادلة كيعرفها ويعرفونها جيداً لأنها عواقب خطيرة جداً بالخصوص في بعض الأدوية اللي كيمكن تكون عندها واحد تأثيرات واللي المسؤولية كتكون في هذه الحالة تامة على الصيادلة. ولكن تفاديا لهذا الأمر كاين واحد النظام ديال التفتيش وكيقوموا تقريباً بتفتيش 400 سنوياً ديال الصيدليات سنوياً. والآن وقع واحد التقوية ديال هذه الجهاز ديال التفتيش تقوية مهمة جداً باش نتفادى هذه الأعمال هذه المشينة، ولكن كذلك أعمال أخرى اللي كيمكن توقع في إطار الصيدليات، بالحق ما يمكن لنا شاي نهول الأمر لأنه منين كتوقع شي حالة وكتضبط كتكون العواقب خطيرة بزاف بالنسبة للصيادلة. إذن الصيادلة عارفين بأنه ماشي في مصلحتهم باش يقوموا بهذه الأعمال، ولكن هذه التجاوزات اللي كاينة بحال اللي قال السيد المستشار المحترم هي بطبيعة الحال داخلة كذلك في إطار الحالة الاقتصادية والاجتماعية ديال المواطنين اللي كتدفعهم باش يمشيو يطلب بعض النصائح اللي هي طبيعية من طرف الصيادلة، ولكن كتأدي بعض المرات إلى أنه تعطاهم أدوية بلاوصفة طبية باش يوفروا ثمن الطبيب وهذا بطبيعة الحال يدخل دائماً في المشكل اللي كنتطرق له دائماً وهو مشكل التغطية الصحية اللي حتى هو حل من الحلول مستقبلاً بالنسبة لهذا المشكل. وشكراً.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكراً.

دائماً في قطاع الصحة السؤال انقطاع التيار الكهربائي عن مستشفى بن سيناء هو موضوع تساؤل للمستشارين المحترمين السادة أحمد التويزي، محمد برقية وأحمد المالكي.

* <u>السيد المستشار</u> :

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

في واقع الأمر هذا السؤال هذا جاء شوية... ما جاء شاي في وقته لأن اللجنة المكلفة... اللي برمجت هذه الأسئلة لم نبرمج هذا السؤال في الوقت اللي هو الوقت ديالوا لأن كناطرحنا هذا السؤال كسؤال آني آنذاك عندما قرأنا في عدد كبير من الصحف الوطنية على أن كان هناك انقطاع التيار الكهربائي بمستشفى المركب الصحي ديالنا بن سيناء، والكل يتذكر ما أثاره هذا الإنقطاع ديال التيار الكهربائي من مخاوف اللي هي في الواقع محسوسة ومعقولة لدى الأطباء، لدى المرضى، لدى عائلات المرضى أي بالنسبة للمخاوف لكثرتها لا بالنسبة للداخل بالنسبة للناس اللي كيشتغلوا داخل المستشفيات أو الناس اللي خارج المستشفيات وذلك بطبيعة الحال خوفاً عن تداعيات هذا الإنقطاع على سير العمل داخل هذه المستشفيات وكذلك على سلامة المرضى داخل هذه المؤسسات الطبية، خاصة وكلنا نعرف أن جميع الأجهزة الطبية المتواجدة في المستشفيات كلها تشتغل بالتيار الكهربائي وكنذكر منها مثلاً التنفس الاصطناعي، كذلك الغرف ديال العمليات، الكلي الاصطناعية إلى غير ذلك من الأدوات اللي هي... والتبريد كذلك إلى غير ذلك من الآليات اللي هي تشتغل بالتيار الكهربائي، وكنعرف على أنه عندما ينقطع التيار الكهربائي وما كيشتغل شاي ذاك «الكروب» الإلكتروجيني لأن احنا آش كنا سمعنا؟ كنا سمعنا أنه انقطع التيار وما اخدم شاي هذا «الكروب الإكتروجيني»، أي المولد الكهربائي، وبذلك فهذوك الآليات وذوك المنظومة اللي كيستعملوها الأطباء داخل المستشفيات كلها ستقف لماذا؟ وهذا الشيء... لهذا سوف يؤدي حتماً إلى توقف الحياة بالنسبة للمرضى، وكنشوف علي أن واحد إذا كان مبرونشي على كلية اصطناعية أو على تنفس اصطناعي وذيك الآلة اللي هي خداما بالضوء وتقطع عليها الضوء راه النتيجة الفعلية والحتمية هو وفاة ذلك المواطن.

إذن، سؤالنا كيفما كان الحال ما مشى شاي عليه الحال نتمنى على أن هذا السؤال ولو أنه جاء متأخر وما جاءت به الصحف الوطنية يعطي فرصة لوزارة الصحة على أنه تنبه لهذه المشاكل اللي يمكن لها تطرأ داخل مستشفياتنا، ولاسؤالنا الموجه إلى السيد الوزير المحترم هو أولاً نطلب اطلاع، تجابوا وتضطلعوا السكان المجلس الموقر ومن خلال هذا المجلس الرأي العام عن حقيقة الأخبار، واش حقيقة هذا الخبر اللي كنا قرأناها في الصحف واش هي واقعية أم لا؟ والتي نشرت كما قلت في بعض الصحف، ثم كذلك على الإجراءات المتخذة لتلافي الوقوع هذا النوع من الحوادث مستقبلاً في المركبات الصحية المغربية. وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير المحترم.

* السيد وزير الصحة :

شكراً السيد الرئيس،

أشكر السادة المستشارين على سؤالهم، اللي هو بالفعل إذا كان جاء متأخر فمع ذلك مهم لأنه حقيقة هذيك الحادثة اللي كانت وقعت في النهار 31 يوليوز 1998 على الساعة الخامسة، كانت حقيقة قضية كان يمكن تؤدي إلى أمور خطيرة، ولكن الحمد لله خرجت بسلام على أي حال باش نكون واضحين في جوابنا، الذي وقع هو أنه كتعرف بأنه كاين واحد العدد ديال الأعمال ديال الترميم ديال مستشفى بن سيناء ومن جملة هذه الأعمال ما يتعلق بالواد الحار وبالتالي اللي وقع هو أنه كاين واحد الجرافة «فاك ـ التراكس ـ» اللي كتهز التراب ودخلت قطعت هذاك الحبل ديال التيار الكهربائي اللي ديال «بانستانسيون»، اللي كيوصل الكهرباء للمنطقة هي ديال المستعجلات ديال مستشفى ابن سيناء فقط، المستعجلات فقط وهذا «الكو د سركوي»، الذي وقع أدى كذلك إلى تعطل الكروب الإلكتروجين هذا الشيء علاش وقع هذا المشكل.

ولكن بصفة مستعجلة كان تدخل ديال السلطات المحلية وديال الوقاية المدنية وديال رجال المطافئ اللي جابوا الكروب الكتروجين ديال.... يعني ..... منقول اللي تمكن أنه في ظرف ساعة يعاو تشغل جميع الأمور المتعلقة بهذيك المنطقة، بطبيعة الحال الآلات الأساسية. ومن الخامسة مع 9 كانت الأمور كلها تعوضت، يعني الكهرباء عاود رجع التيار الكهربائي إلى ما كان عليه واستمرت الأمور كما ينبغي أن تكون، الحمد لله لم تقع أية وفاة ناتجة على هذا الشيء وكان واحد المريض في قاعة العمليات ولكن «ليكروب الكتروجين» الصغير ديال القاعة تشغل، فإذا به ما كان حتى شي مشكل.

أما بالنسبة اللي هذا الله ك.... يعني وقف معنا وما كان شي حالة خاصة، والعمليات استمرت في ذاك الفرحة ديال 4 ساعات في البلوك المركزي، على ما تصلحت الأمور، وبعد ذلك وقع اشنو سميت الإصلاح ديال الكروب الإلكتروجين المركزي اللي عنده علاقة بهذا الشيء ودخلت الأمور إلى ما كانت خصها تكون عليه، بطبيعة الحال هذه حادثة ما يمكن شاي للإنسان يقول بأنه يعني فيها واحد النقص في الضمانات أو شيء، لأنه بطبيعة الحال الكروب الكتروجين كاين، المولد الكهربائي كاين وكيدخل مباشرة من بعد ما كيطح التيار أنتم عارفين هذا الشيء، كيدخل في العمل ديالوا في ثوان اللي تابعة هذاك الإنقطاع.

إنما بعد المرات كتوقع بعض الآفات بحال هذه، الحمد لله الله حفظ هذا اللي يمكن لنا نقول ما كاين شاي شي حاجة أخرى، وهذا الشيء اللي عندي ما نقول.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد الوزير.

والآن ننتقل إلى قطاع الصناعة والتجارة بسؤال حول وضعية غرف التجارة والصناعة للمستشار المحترم السيد نجيب أبضالص فليتفضل السيد المستشار.

* المستشار السيد نجيب أبضالص :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارين المحترمين،

إن الحديث عن الغرف المهنية فلاحية كانت أو صناعية تقليدية أو الصيد البحري أو التجارة والصناعة الحديثة والخدمات يعني الحديث عن مؤسسات تمثيلية موكول إليها التدارس القضايا والمشاكل التي تواجهها القطاعات المرتبطة بهذه الغرف في إطار حوار منتج وصريح ومسؤول بين جميع الأطراف المعنية بهدف إيجاد حلول واقتراحات والوسائل والإجراءات الكفيلة بتطوير هذه القطاعات حتى تطلع بدورها كاملاً في تسريع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، في إطار هذا المنظور لايخفى عليكم الأهمية الكبيرة التي تكتسيها غرف التجارة والصناعة من حيث دورها التأطيري ووظيفتها الاقتصادية.

غير أن هذه الأهداف المتوخاة من إحداث هذه الغرف تبقى دون المستوى المطلوب بالنظر للمشاكل التي تواجهها غياب الحلول اللازمة الكفيلة بجعل هذه الغرف تقوم بالمهام الموكولة إليها على الوجه المطلوب سواء من حيث التسيير أو من حيث الوسائل المادية والبشرية المتوفرة أو من حيث القوانين الجاري بها العمل التي لم تعد تواكب مسيرة التغيير التي تعرفها البلاد. وهذا ما يدعو إلى التساؤل عن التدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها لمعالجة المشاكل التي تعرفها غرفة التجارة والصناعة حتى تطلع بالمسؤولية المنوطة بها على الوجه الأكمل، شكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير.

* السيد العلمي التازي وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لقد تفضل المستشار السيد نجيب أبضالص على طرح هذا السؤال الذي يستفسر فيه على التدابير التي ستتخذها الوزارة لمعالجة المشاكل التي تعرفها غرف التجارة والصناعة والخدمات. بغيت جواباً للسيد المستشار ومن خلال السيد المستشار للمجلس الموقر، نقول بأنه حقيقة ما كاين شاي شي مشاكل، كاين المغرب يتوفر على 28 غرفة تجارية وصناعية والخدمات وهذه 28 غرفة نقول لكم من ناحية التأطير عندها ما يفوق على 1000 موظف، ماشي سهلة وهذه 1000 موظف فيهم أطر عليا مهمة جداً علا أين كل غرفة فيها مدير، ومدير يعني عنده مستوى عالي من ناحية المستوى.

بالإضافة إلى هذا وهو كاين كذلك الإمكانيات المادية، تتعرف بأنه كاين السنتيم الإضافي إلى المواطنين يتأديوه واللي مخصص لجميع الغرف، غرف التجارة والصناعة والخدمات والغرف الصناعة التقليدية والغرف الصيد البحري كذلك، بالإضافة إلى الغرف الفلاحية التي عندها ميزانية أخرى، هذه الإمكانيات اللي بين يدي الغرف حقيقة يمكن نقول بأنه كاينة 28 غرفة، كاين بعض الغرف اللي عندهم مشاكل ماشي.. كاين واحد 3 أو 4 ديال الغرف في المغرب اللي عندهم مشاكل، وكاين جواب اللي راه هو مطروح وسأجيب عليه، بالخصوص بالنسبة لـ 2 غرف ألا وهو الغرفة متاع التجارة والصناعة والخدمات متاع القنيطرة وكذلك الغرفة متاع طنجة، سأجيب عليهم، كاين على كل حال جواب عليهم.

ولكن باقي الغرف يعني أكثر من 25 غرفة كلها تتسيير بصفة جيدة، ونكون فخورون بوجود هذه الغرف حيث أولاً هذه الغرفة هي اللي كتستقبل واحد العدد متاع المستثمرين وبخصوص بصفة خاصة المستثمرين الصغار والمتوسطين، تتقوم على كل حال بتنظيم كذلك ضبط الحسابات المعتمدة، الغرف اللي مسؤولة على هذا الشكل تتقوم بتكوين التجار، اليوم كاينة مدارس داخل كل غرفة على حدة وتكون التجار، واحنا على كل حال فرحنين بهذا التكوين التجار، حيث أولاد التجار أصبحوا يجيئون يتكونون مع آبائهم في الغرف، ولهذا حقيقة كاين واحد المجهود اللي تيتبذل المهم جداً، أنا متفق مع السيد المستشار بأنه الغالب الله، الكمال لله ربما تيخص نبذل مجهود إضافي باش هذه الغرف على كل حال يمكن لها تدير أكثر.

اللي بغيت نقول كذلك وهي بالنسبة للغرف التجارية والصناعية والأعضاء ديالها الآن تيساهم أولاً في النشاط الإقتصادي وباتصال على كل حال مع رجال الأعمال الأجانب، تيسافر كذلك تيمشيو للخارج ما بقاوشاي جالسين غير في الغرفة تيشوف المشاكل المحلية متاع التجار، بل تيسافر، تيبرم اتفاقيات مابين رجال الأعمال المغاربة ورجال الأعمال الأجانب، كذلك الجمعيات المهنية حتى هما باتصال بهم. ولهذا حقيقة تتقوم، الغرف تيقوموا بواحد النشاط مهم جداً.

زيادة على هذا وهو المشرع لما تغير الظهير الشريف، الآن الغرف فيهم أطر مهمة كمنتخبون، فيهم أطر مهمة حيث عندنا ربما لب ديال الصناعة الوطنية راهم ممثلين في الغرف، كذلك بالنسبة للخدمات، كذلك بالنسبة للتجارة. وهذا الشي كله، هؤلاء الأعضاء كلهم، هؤلاء الناس، هؤلاء الشخصيات كلهم ممثلة في الغرف.

ولهذا حقيقة وكذلك اللي بغيت نقول وهو واحد العدد ديال الغرف اللي بناو المحلات ديالها، اليوم عندنا غرف اللي في بعض الأقاليم المقرات متاع الغرف تيستعمل باش تينظم مناظرات على الصعيد الإقليم في هذه الغرف، ولهذا يمكن... كاين نقصان ربما للبعض، لكن هي بالنسبة للغرف كغرفة تتقوم بواجبها وتتقوم بواحد النشاط

على كل حال مهم واحنا الوزارة تتعرف بأنه عندنا مديرية خاصة بالغرف التجارة والصناعة والخدمات.

كذلك بالنسبة للصناعة التقليدية كذلك عندنا نفس الشيء مديرية كذلك خاصة بالصناعة التقليدية. ولهذا احنا مستعدين لو بغى السيد المستشار أو السادة المستشارين في نطاق اللجنة، لجنة مختصة، احنا مستعدين باش نجيو ونعطيوكم على كل حال صفحات وصفحات متاع النشاطات اللي قايمة بها الغرف التجارية والصناعية، الغالب الله كاين البعض اللي فيهم مشاكل، واحنا راه احنا نتحاول نحل هذه المشاكل. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

تعقيب، تفضل.

* **المستشار السيد نجيب أبضالص :**

شكراً السيد الرئيس.

أشكر السيد الوزير المحترم على هذه التوضيحات التي من شأنها أن تبعث الأمل في نفوس المعنيين بقطاع التجارة والصناعة والخدمات، لكن - السيد الوزير - حينما تدخلت بسؤال لم أتطرق لجميع الغرف فقلت بعض الغرف والدليل ذكرت... وسيظل الأمل معلقا على الحكومة انطلاقا التناوب لتجعل من هذه الغرف أداة حقيقية لرفع من مستوى القطاع من خلال إعادة النظر في قانونها الأساسي من أجل توسيع اختصاصاتها ومعالجة جميع المشاكل التي تعرفها بعض الغرف على مستوى التسيير الإداري والمالي بصفة خاصة، هذه المشاكل التي كانت موضوع مراسلات موجهة إليكم من عدة جهات دون أن تجد طريقها نحو الحل، مما يجعل هذه الغرف عاجزة، وما نكرهوشاي فحال الغرف اللي هي كما ذكرت - عن القيام بالدور المنوط بها على الوجه المطلوب في ظل مسيرة التغيير التي تعرفها البلاد على مختلف الواجهات لمواجهة التحديات التي يفرضها علينا متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يطمح إليها الشعب المغربي. شكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

تفضل السيد الوزير.

* **السيد وزير التجارة والصناعة والصناعة التقليدية :**

إذا سمحتم السادة المستشارين،

اللي بغيت نقول للسيد المستشار وللسادة وللمجلس الموقر، بأن هذه حقيقة شهور واحنا تنعمل في هذا النطاق هذا باش نعطيو أولاً الاستقلال المالي للغرف ونعطيوهم كذلك اختصاصات، هذا الشيء اللي قلت لكم مثلاً هما اللي تكلفوا اليوم هما كيسافروا وتيتصلو مع رجال الأعمال، في السفارات الرسمية هذه من الإختصاصات اللي ما كانت شاي عند الغرف، اليوم تعطات لهم، بل أكثر من هذا وهو كذلك باتصال مع المندوبيات على الصعيد الأقاليم، كتعرف بأنه - السيد الرئيس -،

السادة المستشارين،

بأنه المندوبيات اليوم متاع الوزارة عندهم تفويض حيث المندوبيات هما اللي تيمضيو على جميع الوثائق التجار والصناعة وأرباب العمل مع عندهم علاش يجيو إلى الرباط باش يقبط الوثائق، تيقبطهم تماك. ولكن باتصال مابين الغرف التجارة والصناعة والمندوبيات، لهذا احنا غادي في هذا السياق وغادي - بعد قليل - غادي يمكن لنا نقدم واحد مشروع قانون للمجلس الموقر باش يمكن نفتح المجال على كل باش يكون عندهم الغرف اختصاصات أخرى ويكون عندهم حتى ربما يعاد النظر حتى ربما في الكيفية متاع انتخابات متاع..... وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً السيد الوزير.

السؤال الموالي لنفس الوزارة طلب التأجيل من صاحب السؤال، فالسؤال الذي يتعلق بكتابة الدولة لدى وزير التنمية الإجتماعية والتضامن والتشغيل، هذا كذلك توصلنا..... تفضل السيد.....

* **السيد :**

بصفتي أنوب على السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان اللي تتطلب تطبيقاً للمادة 300 باش يتأجل هذا السؤال حيث السيد كاتب الدولة عنده التزام ومشى. لهذا يتأجل إلى جلسة لاحقة. وشكراً.

* **السيد رئيس الجلسة :**

إذن، لقد أنهينا أشغال هذه الجلسة، فشكراً للجميع ورفعت الجلسة.